

# 2

## العمل بالتسعيرة الدوائية ابتداء من منتصف الشهر الجاري



# 9

## ارتفاع جديد بأسعار السجائر والمعسل

أسعار الخضار والدواجن  
والبيض تواصل الارتفاع

# 5

# 4

شبهات فساد وتزوير بمؤسسات  
أهلية ومنظمات غير حكومية

# وزارة الصحة

## تلزم جميع الشركات بقانون التسعيرة الدوائية ابتداء من منتصف الشهر الجاري

حياة وسوق | منتصر حمدان



"هذا الدواء قديم الاستعمال ونصحك بشراء دواء جديد رغم ارتفاع سعره اذا ما أردت حدوث تحسن في صحة والدتك"، هذه كانت نصيحة أحد الأطباء في مدينة رام الله للمواطن (أ.س) الذي يتابع علاج والدته التي تعاني من الإصابة بمرض السكري واعتادت على تناول الأدوية التي توزعها وزارة الصحة في العيادات على المرضى.

نصيحة الطبيب دفعت المواطن لشراء نوع جديد من الدواء المخصص لمرضى السكري والأمل يحدوه في مساعدة والدته بالعلاج، رغم انه بات يدفع مبالغ مالية مضاعفة لشراء أدوية أجنبية حيث يصل سعر عبلة الدواء الواحدة قرابة 200 شيقل. ويقول ذلك المواطن: "صحيح انني أدفع مبالغ مالية مضاعفة لكن وضع والدتي تحسن بصورة ملحوظة بعد تناولها الدواء الجديد الذي يتم توريده من الخارج لأسواقنا".

ويضطر اغلبية المواطنين الميسورين ماليا للاقبال على شراء الأدوية المستوردة رغم ارتفاع سعرها مقارنة مع سعرها في الأسواق المجاورة مثل الأردن واسرائيل، ما يؤشر الى معضلة حقيقية تمس حقوق المواطنين في الحصول على دواء ملائم صحيا ومناسب ماديا.

وكشف مسؤولون رسمييون في وزارة الصحة ومؤسسات القطاع الصحي، لـ "حياة وسوق"، عن ان ما بين 140 الى 150 صنفا من الأدوية المباعه في أسواقنا المحلية يكون سعرها ثلاثة أضعاف سعرها في السوق الأردنية والإسرائيلية، ما يمثل اخلافا بقانون التسعيرة الدوائية خاصة المادة (17) من هذا القانون الذي يحظر ان يكون سعر الأدوية في الدول المجاورة أقل من سعرها في سوقنا.

واعلن وزير الصحة د.جواد عواد، في لقاء مع "حياة وسوق" عن اتخاذ قرار بتفعيل قانون التسعيرة الدوائية والبدء بتطبيق المادة (17) منه بما يساهم في حماية حقوق المواطنين والتخفيف عن كاهلهم في شراء مثل هذه الأدوية.

وقال عواد: "لقد اتخذنا سلسلة قرارات ذات عمق استراتيجي أبرزها تفعيل المادة 17 من قانون التسعيرة الدوائية التي تنص على انه يجب بأي حال من الأحوال ألا يكون الدواء في فلسطين أعلى من الدول المجاورة وتحديدا في الأردن واسرائيل".

واضاف: "بعد سلسلة لقاءات واجتماعات مطولة في اللجنة الفنية الدوائية التي أترأسها كوزير للصحة وبمشاركة ممثلين عن اتحاد الموردين ونقابة الأطباء ونقابة الصيدلة والادارة العامة للصيدلة في الوزارة توصلنا الى قرار بالبدء بتنفيذ هذا القانون في 15/1/2014، الأمر الذي سينعكس ايجابا على المواطنين الذين سيشعرون بفرق أسعار الدواء".

واوضح عواد ان هناك بين 140 الى 150 صنفا من الدواء تباع في أسواقنا بفارق سعر يصل الى 100 شيقل تقريبا عن سعرها في اسرائيل والأردن، وهذا يظهر الفارق الكبير في الأسعار. وقال: "مع اتخاذ قرارنا بهذا الخصوص فان المواطن سيشعر بفارق السعر وبالتالي فاننا ارضينا ضميرنا في هذا الاتجاه"، موضحا ان "الحديث يدور عن مئات الأصناف ما سيجعل المواطن

الخدمات الصحية والدوائية للمرضى منهم بما في ذلك خفض الأسعار دون الاضرار بمصالح الموردين أو الوكلاء العاملين في هذا المجال.

ورأى حبش أهمية وجود تكامل في الأدوار بين الجهات الرسمية ذات العلاقة والمؤسسات والشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، موضحا ان التعليمات المتعلقة بالتسعيرة الدوائية جرى اقرارها بتاريخ 2009/2/1 وتم اعتمادها بما في ذلك المادة (17) من قانون التسعيرة الدوائية التي اخضعت لنقاشات مطولة خاصة في ظل وجود ملاحظات وآراء بخصوص آليات التعامل مع الأدوية الموردة من الخارج والأسواق الاسرائيلية.

واضاف: "بعد اجتماعات عديدة عقدتها لجنة التسعير رفعت توصية الى اللجنة الفنية الدوائية بأهمية اعتماد هذه المادة رغم وجود اشكالية فيما يتعلق بألية التعامل مع الأدوية المستوردة من الخارج والأدوية التي مصدرها اسرائيل سواء كانت منتجة في اسرائيل أو يتم استيرادها من قبل وكيل اسرائيلي".

واشار حبش الى ان اللجنة الفنية الدوائية بأطرافها المشاركة رأت ضرورة التعامل مع تنفيذ هذه المادة حفاظا على مصلحة المواطن من خلال ايجاد الهوامش التي يمكن تطبيقها من خلالها ودراستها بعناية فائقة.

واوضح ان هناك مبررات واضحة يطرحها اصحاب الشركات العاملة في مجال التوريد واسباب ارتفاع الأسعار للأدوية خاصة ان الحديث لا يدور عن نوع واحد بل هناك انواع مختلفة من هذه الأدوية أو التجهيزات الطبية الموردة التي يحتاج بعضها للتبريد والتخزين الآمن اضافة الى تكاليف الشحن ونسب الضرائب المفروضة عليها.

واشار حبش الى اهمية التعمق في اجراء الدراسات قبل اصدار الأحكام خاصة فيما يخص الدخول في مقارنة السوق الفلسطينية والظروف السياسية التي تعمل فيها الشركات مع السوق الاسرائيلية وآليات تعامل كبرى الشركات الدوائية العالمية معها.

وقال: "على سبيل المثال السوق الاسرائيلية تستهلك قرابة 2.2 مليار دولار سنويا في حين ان السوق الفلسطينية لا تتجاوز الـ 160 مليون دولار،

يلمس انخفاض سعرها بصورة مباشرة خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها".

واضاف عواد: "يجب النظر الى هذا القرار باهتمام"، رافضا الخوض في التفاصيل. وتابع: "ما يهمنا هو النتيجة حيث توصلنا الى مثل هذا القرار ونشكر الجميع على مساعدتنا في تطبيقه لتخفيف الأعباء المالية الملقة على كاهل المواطن عبر تفعيل هذا القانون".

وعند السؤال لماذا لم يتم تفعيل هذا البند منذ سنوات قال عواد: "والله لا أعرف؟!"، ما يؤشر بصورة ضمنية الى وجود مصالح اقتصادية لدى اصحاب نفوذ عملوا على تعطيل العمل بهذه المادة وقادوا الى استنزاف جيوب المرضى الذين تحملوا مثل هذا العبء المالي الكبير على مدار سنوات طويلة.

امتناع الوزير عواد الذي تسلم منصب وزير الصحة منذ قرابة 8 أشهر، عن الحديث عن أسباب تعطيل تنفيذ القرار خلال السنوات الماضية، يأتي من باب عدم العودة للخلف ومواصلة الجهد للوصول الى حصول المواطن على دواء فعال وبأسعار ملائمة لوضعنا الاقتصادي، على الرغم من ان تفعيل هذه المادة مكفول في القانون لوزير الصحة.

وقال عواد: "مع تسلمي مهامي كوزير للصحة ارتأيت تنفيذ هذا البند، وجرى بفعل الجهود التي بذلت اتخاذ قرار بمباشرة تنفيذه في الموعد المحدد".

وأكثر ما يشكل عناصر قوة لتنفيذ هذا القرار حسب وزارة الصحة، والوزير، انه جاء بعد اجتماعات معمقة بين اطراف وجهات القطاع الصحي الفلسطيني بما في ذلك مشاركة نقابتي الصيدلة والأطباء واتحاد الموردين واتحاد شركات صناعة الدواء وممثلين عن وزارتي الصحة والاقتصاد الوطني، حيث أجمعوا في اطار اللجنة الفنية الدوائية برئاسة وزير الصحة على البدء بتنفيذ هذا القانون لما فيه خدمة لمصلحة المرضى والتخفيف من كاهلهم.

من جانبه اكد المدير التنفيذي لاتحاد الموردين والتجهيزات الطبية الفلسطينية، مهند عبد الله حبش، ان الفلسفة الأساسية لأية قرارات وقوانين وأنظمة يجب ان تنطلق بالأساس من قاعدة التخفيف المالي عن كاهل المواطنين وتقديم افضل





## 140 - 150 صنفا دوائيا في أسواقنا تباع بسعر أعلى من الأردن واسرائيل

العاملين في هذا القطاع الحيوي"، موضحة ان وزير الصحة وعد برفع توصية لمجلس الوزراء بضرورة خفض الضرائب المفروضة على الدواء الأمر الذي يعني في حال اقراره مزيدا من التخفيض لأسعار الأدوية في فلسطين ما يساهم في التخفيف الكبير عن كاهل المواطنين.

وحول جهود الرقابة والتفتيش وضمان التزام الصيدليات بالأسعار المحددة اكدت شاهين حرص الوزارة وفرق الرقابة والتفتيش على تنفيذ حملات رقابة وتفتيش لضمان التزام الجميع بهذه الأسعار، داعية في المقابل كافة الأطراف بما في ذلك الشركات والصيدليات والمواطنين تزويد الوزارة بأية خروقات أو تلاعب بالأسعار باعتبار ان الحفاظ على مصالح المواطنين هي مسؤولية الجميع وليست محصورة فقط بجهة دون غيرها. واكدت شاهين عزم الوزارة وبدعم من وزير الصحة مضاعفة عدد كوادر وفرق الرقابة والتفتيش في الوزارة الأمر الذي سيساهم في تنفيذ توجهات الوزارة وسياساتها بفاعلية وضمان تنفيذ حملات الرقابة والتفتيش طيلة أيام الاسبوع وفي الفترات الصباحية والمسائية على حد سواء.

وكانت جمعية حماية المستهلك الفلسطيني أثار في وقت سابق موضوع آليات تسعير الدواء في فلسطين، وأكدت أهمية التقاء الجهات المعنية بالتسعيرة الدوائية للاتفاق على أسعار الدواء في فلسطين مع تنامي شكاوى المواطنين بخصوص فرق سعر الأدوية المستوردة من ذات الشركة وذات الصنف وارتفاعها في السوق الفلسطينية وانخفاضها في السوق الإسرائيلية بـ 50 - 60 شيقلا للصنف الواحد.

وأوضحت الجمعية أن تعليمات التسعير الدوائية في وزارة الصحة تفرض ألا يزيد سعر الدواء في فلسطين من ذات الصنف عن السعر في اقرب دولة من دول الجوار، خصوصا أن نسبة الربح الصافي للموردين مضافا إليها تكاليف الشحن والنقل والتخزين مرتفعة جدا، ويضاف لها نسبة ارباح الصيدلية المبالغ فيها، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار الدواء للمستهلك، ويضاف لذلك سياسة التسعير التي تعتمد على نقابة الصيادلة بموافقة وزارة الصحة والتي ترفع سعر الدواء أيضا عن كلفته الحقيقية، في الوقت الذي يعاقب فيه الصيدلي الذي يبيع أقل من التسعيرة. وكانت وزارة الصحة اعطت الشركات والوكلاء فرصة لاعادة تصويب اوضاعهم قبيل المباشرة في تنفيذ القرار، في حين زود اتحاد الموردين الوزارة بمجموعة من المطالب والملاحظات للأخذ بها اثناء تنفيذ هذا القرار، حيث يتفق الجميع على وضع مصلحة المواطن الذي ينتظر تنفيذ القرار وضمان حصوله على دواء آمن وسعر ملائم.

ما يؤدي الى ضرب اسعار الدواء وارتفاعها اضافة الى ما تلحقه مثل هذه الممارسات من خسائر مالية على الخزينة العامة للسلطة الوطنية.

وشدد حبش على أهمية مضاعفة عمل فرق الرقابة والتفتيش على الصيدليات والمستودعات العامة من خلال اجراء تفتيش مفاجئ وعدم تركيز مثل هذه الحملات فقط على المستودعات خاصة ان هناك معلومات بان البعض يقوم بتخبيئة كميات كبيرة من الأدوية داخل المنازل أو مستودعات ومخازن غير معلن عنها. ويقدر حجم استثمار الشركات المنتسبة للاتحاد في السوق الدوائية الفلسطينية، حسب حبش، قرابة نصف مليار شيقل، معبرا عن امله بأن يساهم تطبيق هذا القرار في التخفيف عن كاهل المواطنين.

واكد عدد من اصحاب الصيدليات في اتصالات هاتفية وجولات ميدانية في محافظة رام الله والبيرة، ان تنفيذ القرار لن يؤثر على اصحاب الصيدليات الملتزمة بالقوانين خاصة ان نسبة ربح الصيدلي محددة ومعروفة وهي 20% من سعر الدواء، موضحين ان المستفيد الأكبر من تنفيذ هذا القرار سيكون المواطن.

وتقول مدير عام ادارة الصيدلة في وزارة الصحة رانية شاهين انه: "مع البدء بتطبيق القرار الذي اتخذه الوزير عواد فان المواطن سيشعر بفارق السعر وبالتالي فان الوزارة تكون بذلك حققت الهدف الرئيسي المتمثل في توفير دواء بمواصفات عالية وسعر يناسب القدرة الشرائية للمواطنين". وأشارت شاهين الى ان أحد مصادر قوة تنفيذ هذا القرار، هو انه لا يتخذ فقط من قبل الوزارة بل من خلال مشاركة كافة الأطراف في بلورته وفي اطار تحمل الجميع لمسؤولياته تجاه شعبنا.

وقالت: "قبل اقرار التسعيرة الدوائية كان الوكيل يحدد السعر، لكن بعد اعتماد التسعيرة اصبح الأمر مختلفا حيث تم تسعير 5500 صنف من الأدوية في سوقنا المحلية وبقية مسألة تحديد الأسعار لبعض الأصناف الموردة من الخارج أو من اسرائيل عالقة لحين الاتفاق عليها من خلال لجنة التسعيرة واللجنة الفنية الدوائية برئاسة الوزير وعضوية جميع الأطراف المشاركة في القطاع الصحي الفلسطيني".

واضافت: "هناك مبررات قدمت من الشركات الموردة بخصوص تباين سعر أصناف الدواء بين سوقنا والأسواق في اسرائيل والأردن، لكن الوزير اكد توجهاته الواضحة بضرورة عدم السماح بأن يكون سعر صنف الدواء في الدول المجاورة أقل من سوقنا".

وتابعت شاهين: "الوزارة حرصت على وضع الأولوية لمصلحة المواطن في الأساس ومن ثم معالجة أية مشاكل تواجه

ما يعني انه اذا قمنا بقسمة هذا المبلغ على عدد السكان في فلسطين نستنتج ان المواطن ينفق بين 30 الى 50 دولارا على شراء الدواء"، مؤكدا أهمية أخذ الكثير من المعطيات والمؤشرات قبل اصدار الاحكام .

واضاف: "في اسرائيل على سبيل المثال هناك تأمين وطني شامل حيث تلتزم الدولة بتغطية نفقات العلاج في حين يتبقى قرابة 2% ممن لا يشملهم هذا التأمين وهم من العمال المستجلبين من الخارج، وبالتالي لا يمكن اجراء مقارنة بين سوقنا الفلسطينية والسوق الاسرائيلية".

وتابع: "الأمر الآخر هو ان الشركات الدوائية العالمية تتعامل مع تصدير الأدوية لاسرائيل بصورة مختلفة تماما عن تعاملها مع شركات التوريد الفلسطينية، حيث تتعامل مع اسرائيل وفق النموذج الاوروبي في حين يتم التعامل مع فلسطين على انها من دول منطقة الشرق الأوسط، وهذا بحد ذاته يزيد من تكلفة شراء الأدوية".

ورأى حبش ان مقارنة السوق الفلسطينية مع الأردنية هي الأقرب من حيث البيئة والقوانين والأنظمة اضافة الى مقدار مساهمة الدولة في الأردن في تحديد نسبة الضرائب على الأدوية. واكد حبش انه رغم الكثير من الملاحظات التي تجب دراستها، الا ان جميع الأطراف تمانت بطريقة مهنية مع توجهات وقرار وزير الصحة وشددت على التزامها بهذا القرار لا سيما ان الوزير وعد بصورة واضحة بأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار اثناء المباشرة بتطبيق القرار المفترض البدء به منتصف الشهر الجاري.

ويصل عدد اعضاء اتحاد الموردين والتجهيزات الطبية الفلسطيني، الى 20 شركة تعمل في مجال التوريد والوكالات وتشكل ما نسبته من حجم السوق المحلية الخاص قرابة 80% خاصة ان لدى الاتحاد شروطا مهنية صارمة للشركات الراغبة بالانتساب له.

واوضح حبش ان لدى العديد من الشركات وكالة لأكثر من نوع دواء لتوريده للسوق المحلية في حين يصل حجم مشاركتها في توريد الأدوية لوزارة الصحة 70 الى 75% تشمل ادوية ومعدات مخبرية واجهزة طبية.

ويعتبر تهريب الأدوية للأسواق المحلية أحد ابرز المشاكل التي تنعكس سلبا على اداء وقدرات شركات التوريد أو الوكلاء لشركات الأدوية العالمية، خاصة حينما تقوم بمثل هذه الممارسات بعض المستودعات العامة التي تكون بمثابة وسيط بين الشركة والصيدليات، أو تلجأ لشراء الأدوية من وكلاء اسرائيليين وادخالها الى أسواقنا المحلية بطريقة غير قانونية

ديوان الرقابة المالية والادارية دقق على (27) منها خلال 2012 و 2013

# شبهات فساد وتزوير وإساءة ائتمان بمؤسسات أهلية ومنظمات غير حكومية

- \* تحويل 13 تقريراً للجهات الرسمية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها
- \* فقدان دفاتر سندات الصرف المستخدمة وشبهة بتزوير تقرير مدققي الحسابات الخاصة لبعض المشاريع
- \* شبهات اختلاس وتعد على أموال بعض الجمعيات من قبل اداراتها
- \* عقد صفقات من الباطن من خلال الاتفاق مع موردين على زيادة مبالغ بعض الفواتير لإظهارها للمانح
- \* تزوير مستندات رسمية وخلل بصحة التصرفات المالية وشبهات حول وهمية ورش العمل والدورات التدريبية
- \* ارتفاع في رواتب بعض مدراء الجمعيات لتصل 6000 دولار اضافة للاميازات الأخرى



د. سمير أبو زيد

## حياة وسوق

حول ديوان الرقابة المالية والإدارية (13) تقريراً من أصل (27) تقريراً من التقارير المتعلقة بالمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إلى الجهات الرسمية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها منها هيئة مكافحة الفساد.

وأكد الديوان ان مجموع الأثر المالي الذي ذهب هدرًا على خزينة الدولة نتيجة عدم التزام المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في تطبيق أحكام القوانين والأنظمة التي تنظم عملها بلغ 21906406 شواقل و10343 دولاراً، كما بلغت قيمة المبالغ التي ذهبت هدرًا على خزينة المنظمات غير الحكومية 437552 شيقلاً و719151 دولاراً.

وأظهر تقرير الديوان الربعي الثالث للعام 2013 تحت عنوان "المخالفات الأكثر شيوعاً في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية"، العديد من الملاحظات والمخالفات الجوهرية تمثلت في عدم قيام مجالس الإدارات والهيئات العامة بالمهام والواجبات المنوط بها حسب القانون، وأن البيانات المالية لا تعبر بعدالة عن الوضع المالي لبعض الجمعيات وعن تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. كما أظهر التقرير ضعف النظام المالي والإداري وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي لبعض الجمعيات، وعدم التزام بعضها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة كعدم الالتزام بإجراءات الشراء وإجراءات الرقابة الداخلية حسب الأصول، وعدم إرفاق كافة المعززات المؤيدة لعمليات الصرف، وارتفاع نسبة الصرف على الرقابة والأجور من إجمالي مصروفات الهيئة أو المنظمة وعدم الدقة في احتسابها، وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإجراءات الرقابة الداخلية في تسجيل الإيرادات والتصرف بها.

وفيما يتعلق بشبهات الفساد والتزوير وإساءة الائتمان في أعمال الهيئات والمنظمات؛ فقد نتج عن أعمال الرقابة والتدقيق التي أجراها الديوان اكتشافه لعدد من الحالات التي تندرج تحت جرم الفساد، ومن أهم حالات شبهات الفساد المكتشفة قيام بعض الهيئات والمنظمات بعقد صفقات من الباطن من خلال الاتفاق مع موردين على زيادة مبالغ بعض الفواتير لإظهارها للمانح وتنفيذ مستند الصرف ومن ثم استعادة الفرق عبر التبرعات مما يعتبر احتيالا، وتزوير المستندات الرسمية وتلفيق المعززات من خلال معاملات صرف لمستفيدين معينين، ولدى تتبع الديوان للمستفيد الأخير من عملية الصرف تبين أن المستفيدين هم أشخاص في الجمعيات، وكذلك صرف شيكات للمستفيدين مختومة بعبارة تصرف للمستفيد الأول من واقع سجلات الجمعية، ولدى تتبع النسخة الواردة من البنك من خلال كتب التأييد تبين أن المستفيد الأخير هم أشخاص آخرون خلافاً كما هو مثبت في السجلات.

كما كشف التقرير قيام بعض الهيئات والمنظمات بتزويد الديوان بصور عن الشيكات الصادرة كعمز أساسية لعمليات الصرف، مع وجود ختم كصرف للمستفيد الأول عليها، غير أنه ولدى مقارنة الصور مع أصل الشيك لدى البنك تبين عدم وجود هذا الختم، حيث تبين أن الختم موجود على صورة الشيك وليس الأصل، كما تبين فقدان عدد من دفاتر سندات الصرف المستخدمة (التي تم تحريرها وفق التسلسل الرقمي) في بعض

الجمعيات، ووجود شبهة بتزوير تقرير مدققي الحسابات الخاصة لبعض المشاريع بغرض استيفاء شروط المؤسسة من الحصول على المنحة وقيام الدائرة المالية في الهيئات والمنظمات بتقديم سندات صرف ومعززات وهمية لإغلاقها، وخلط في الذمة المالية ما بين حسابات رئيس مجلس الإدارة وحسابات الجمعية نفسها على الرغم من استقلالية كل من الدفتين، ووجود شبهات اختلاس وتعد على أموال بعض الجمعيات من قبل اداراتها حيث تعتبر هذه الأموال أموالاً عامة.

كما أظهر التقرير خلافاً في صحة التصرفات المالية داخل الجمعية وابتعادها عن مبدأ الفصل في المهام والصلاحيات، ووجود إقرارات من قبل بعض الأشخاص حيث تم إدراج أسمائهم ضمن كشف المستفيدين من المساعدات من قبل الهيئات والمنظمات.

وقال التقرير: "لدى متابعة الديوان للأشخاص تبين عدم حصولهم واستلامهم للمبالغ وعدم قيامهم بالتوقيع على سندات الاستلام التي زودتها المؤسسات للديوان، وقيام بعض المؤسسات بصرف المبلغ أكثر من مرة وتحميله على نفس المشروع وبمسميات مختلفة، ووجود شبهات شراء فواتير ومعززات لإثبات عمليات صرف وهمية، ووجود شبهات حول وهمية ورش العمل والدورات التدريبية وتلفيق بعض المعززات وتزوير بعض المستندات الخاصة بها، وارتفاع في رواتب بعض مدراء الجمعيات حيث يفوق الراتب الشهري لبعض مدراء الجمعيات 6000 دولار ناهيك عن الامتيازات الأخرى، وحصول العديد من موظفي الجمعيات على مبالغ مالية بدل تقديم خدمات للجمعية تدخل ضمن اختصاصاتهم ومهامهم الوظيفية بالإضافة إلى حصولهم على راتب شهري كامل دون وجود أي إثبات (نموذج عمل اضافي معتمد)، كما يتم إبرام عقود عمل مع موظفين في الهيئة والمؤسسة مع غياب وجود وصف وتوصيف وظيفي واضح في بعض الجمعيات، وتقاضي أعضاء مجالس إدارة بعض الجمعيات رواتب شهرية خلافاً للمادة (20) من قانون الجمعيات والهيئة العامة، وتلقي بعض موظفي الجمعيات مبالغ مالية لحساباتهم الشخصية مستخدمين اسم المؤسسة التي يعملون فيها ما يدل على وجود تضارب مصالح وسوء استخدام السلطة، وصرف بعض الجمعيات لمبالغ مالية بانتحال أسماء أشخاص لم يتعاملوا مع تلك المؤسسة، وامتلاك بعض الجمعيات لأراضٍ وعقارات دون الإفصاح عنها في البيانات المالية ودون احتفاظ المؤسسة بنسخ عن سندات الملكية ما يدل على شبهة بتسجيل الأراضي والعقارات بأسماء شخصية واستخدام موظفي الجمعيات كمدرين ومستشارين وميسري ورش عمل وهذا انحراف عن مبادئ الشفافية والنزاهة في استخدام الموارد البشرية والازدواجية في صرف رواتب بعض الموظفين بطريقة غير قانونية، واللجوء الى سد العجز في بعض الجمعيات من خلال اللجوء الى صندوق التوفير الخاص بالموظفين وتضخيم مصروف الرواتب.

وأصدر الديوان العديد من التوصيات التي من شأنها وقف هذه المخالفات ومنع تكرارها وبالتالي تحسين أداء هذه المؤسسات منها ضرورة قيام وزارات الاختصاص بمتابعة عمل الجمعيات وفق للمهام والواجبات الموكلة إليها وألا يتوقف دور الوزارات على المتابعة الشكلية لأداء هذه المؤسسات، وضرورة متابعة الأنشطة والبرامج ووضع معايير ومؤشرات

للشفافية والمساءلة فيها مع تكثيف الرقابة الشعبية على عمل هذه الجمعيات وإبلاغ عن أية مخالفات أو شبهات فساد.

كما أوصى الديوان بضرورة استكمال التحقيق في الهيئات والمؤسسات المحولة لهيئة مكافحة الفساد واسترداد كافة المبالغ التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وضرورة بناء قاعدة بيانات لتتبع تدفق المساعدات للمؤسسات الأهلية لتكوين صورة شاملة للموارد المالية والمنح المقدمة باسم الشعب الفلسطيني من خلال هذه الهيئات والجمعيات، وضرورة تعديل قانون الجمعيات والهيئات المحلية لسنة 2000 بحيث يتضمن النص على العقوبات بخصوص المخالفات المرتكبة من إدارة هذه المؤسسات والنص على نشر البيانات المالية والإدارية والموازنات والتقارير المالية وحجم التمويل والمنح المقدمة لها والنص على تحديد فترة مجلس الإدارة والحد الأقصى للدورات التي يحق للعضو الترشح فيها. وأوصى الديوان بأن تقوم الجمعيات والمؤسسات بالإبلاغ فوراً عن أية مخالفات أو وقائع اختلاس أو سرقة أو تبديد للأموال العامة فيها فور اكتشافها عملاً بأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004. وأكدت التوصيات ضرورة حوكمة عمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وضرورة الفصل في الصلاحيات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المؤسسات وعدم تدخل مجالس الإدارة في الأعمال اليومية والتنفيذية لا سيما في ظل وجود مدير عام أو مدير تنفيذي. وأشاد رئيس الديوان د. سمير أبو زيد بالدور الذي لعبته الجمعيات في الانتفاضة الأولى في غياب مؤسسات السلطة مؤكداً ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية والممارسات الفضلى في إدارة المنظمات غير الحكومية.

وأكد أبو زيد ضرورة التصدي لحالات الفساد في هذه الجمعيات حتى لا تبتعد عن الرسالة التي أنشئت من أجلها ولا تصبح المبادئ الأساسية والقيم الجوهرية التي تتغنى بها هذه المؤسسات مجرد حبر على ورق. وقام الديوان بتسليم نسخ من التقرير إلى الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء د. رام الحمد الله والمجلس التشريعي ووزير الداخلية. وأوضح الديوان ان التقرير جاء انطلاقاً من مسؤوليته في التأكد من مدى التزام المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة وتنفيذ نشاطاتها وأعمالها وفقاً للقوانين المتبعة التي تحكم عمل هذه المؤسسات، خاصة قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية والأنظمة الداخلية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، والتأكد من أن بياناتها المالية تعبر بصورة عادلة عن مركزها المالي وكشف أوجه الانحراف وشبهات الفساد إن وجدت. وأوضح الديوان انه أجرى التدقيق على (27) مؤسسة أهلية ومنظمة حكومية خلال الأعوام 2012 و2013 انطلاقاً من خطته السنوية ومتابعة لبعض الشكاوى والبلاغات التي يتلقاها من المواطنين حول عمل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ملفات تم تحويلها من الجهات الرسمية لإجراء التدقيق المالية والإداري عليها كونها تخضع لرقابة الديوان. يذكر ان الهيئات والمؤسسات العامة والأهلية والنقابات والجمعيات والاتحادات والمراكز والمنديات والأندية بجميع أنواعها ومستوياتها ومن في حكمها تخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية.

# أسعار الخضار.. مواطنون يئنون وتجار يحذرون

حياة وسوق علي خلف

ما زال المستهلك يعاني من تبعيات الموجة الثلجية الأخيرة التي انعكست سلباً على القطاع الزراعي من خلال الارتفاع الملحوظ على أسعار الخضار والدواجن والبيض والتي تعتبر مواد أساسية للمواطنين.

وللوقوف على آخر أسعار هذه المواد قام "حياة وسوق" بجولة ميدانية داخل سوق خضار البيرة المركز الرئيسي لتجار الجملة والمفرق التي جاءت على النحو التالي: الكوسا 10 شواقل للكيلو الواحد، بندورة ربحاوي 5 شواقل، بندورة حماموت 7 شواقل، بندورة عناقيد 8 شواقل، باذنجان 5 شواقل، زهرة من 8 - 10 شواقل، بطاطا بلدي 3,5 شيقل، فاصولياء خضراء 12 شيقلا، خيار 5 شواقل.

وتوقع تاجر الجملة نضال الدبعي بقاء الأسعار على حالها لمدة شهر الى 40 يوماً الى حين انتهاء الدورة الزراعية الحالية واستقبال دورة جديدة في حال استقرار الطقس.

وحذر الدبعي من ارتفاع الأسعار مجدداً في حال قدوم منخفض جوي شبيه بالمنخفض السابق. وأوضح الدبعي ان تصدير بعض أنواع الخضار للسوق الاسرائيلية ساهم أيضاً في ارتفاع الأسعار خاصة الخيار.

وعلى صعيد أسعار الدواجن بلغ سعر كيلو الدجاج 18 شيقلا، في حين بلغ سعر كرتونة البيض نخب أول 20 شيقلا ذلك بسبب تأثير الموجة الثلجية على مزارع الدواجن في الضفة وتدمير عدد

من الخضراوات رغم أن الأردن تعتمد اقتصاد السوق، الا انها حققت تدخلات لحماية المستهلك وكبح جماح الأسعار تحت طائلة المسؤولية القانونية والقضائية، وكذلك فعلت جمهورية مصر العربية.

وأوضحت الجمعية انها خلال جولة لها على مدار الأسبوع الماضي، لمست ارتفاعاً مبالغاً به في أسعار الخضراوات (الكوسا، البندورة، السبانخ، الزهرة، البقدونس، البطاطا) والدواجن وبيض المائدة، ومن خلال لقاءات مع المزارعين في مزارعهم في الأغوار الشمالية والوسطى، افادوا بأنهم يبيعون بأسعار مريحة في هذا الموسم، الا أن الأسعار تتضاعف في السوق بالنسبة لسعر البيع بالجملة من المزرعة، وتم تقديم حصة دقيقة للجمعية تؤشر على هذه المسألة، الأمر الذي يؤشر أن تدخلاً حكومياً يجب أن يقع للجم ارتفاع الأسعار ومنع التغلال فيها.

وأشارت الجمعية إلى انها على جاهزية تامة لتوفير متطوعين من الجمعية للتواجد في أسواق الخضار والفواكه المركزية التي تستقبل محاصيل المزارعين وتقوم ببيعها لتجار التجزئة لمراقبة السعر وتنظيم السوق في حال عدم قيام وزارات الاختصاص بدورها في كبح حالة التغلال بالأسعار وتنظيم السوق.

وتساءلت الجمعية: هل يعتبر بحث توفير الذهب الخام في السوق الفلسطينية معيارياً أهم من التدخل لتحديد سقف سعري في السوق وتنظيم السوق وحماية المستهلك، أم ان بحث ملفات عالقة منذ سنوات اقتصادياً أهم من هذه التدخلات وأهم من تحسس مشاكل المواطنين الاقتصادية؟

كبير من البركسات والحاضنات.

وقال المواطن نعيم موسى بركات ان الأسعار الحالية تثقل كاهل رب الأسرة خاصة اذا كانت كبيرة العدد التي تعتبر الخضار والدواجن مادتها الأساسية.

اما المواطنة باسمه وجيهه عليان (أم لسبعة اطفال) فقد اعربت عن تدمرها ازاء هذا الارتفاع الذي لا يتعدى راتبه الشهري 2700 وشكل عبئاً آخر على زوجها الذي لا يتعدى راتبه الشهري 2700 شيقل، اضافة الى الارتفاع السائد على أسعار الغاز والكهرباء والمياه واللحوم.

وقالت: "هناك حاجة ضرورية لمراقبة الأسعار من جانب الجهات المختصة خاصة ان بعض التجار ضعاف النفوس استغلوا الأجواء الجوية لاشباع جشعهم من خلال تفرغ الثلاجات الضخمة من مخزون الخضار وفرض أسعار دون رقيب أو حسيب".

ودعا المواطن عز الدين حمزة ابو حويج لتشديد الرقابة على الأسعار عامة وأسعار الخضار والدواجن خاصة رحمة بالمواطنين حيث السواد الأعظم منهم يعاني شظف العيش.

وابدت جمعية حماية المستهلك في محافظة رام الله والبيرة استغرابها من غياب أي تدخل حكومي باتجاه تحديد سقف سعري للسلع الأساسية التي ارتفعت اسعارها بشكل جنوني في السوق المحلية أسوة بما تتبعه بقية دول الجوار لكبح جماح الغلاء الذي لا يتناسب مع مستوى دخل الفرد ولا قدرته الشرائية.

وأشارت الجمعية في بيان صحفي إلى أن وزارة التجارة والصناعة الاردنية قامت بتحديد سقف سعري لبيض المائدة ولتسعة اصناف

## صندوق الأقصى يدير مشاريع بقيمة 288.2 مليون دولار

### تمويل أكثر من 107 مشاريع وبرنامج في كافة القطاعات الاقتصادية والتنموية

حياة وسوق

كشف تقرير محفظة المشاريع التي يديرها صندوق الأقصى بالنيابة عن شراكة المؤسسات المالية العربية من أجل القدس، والذي تشرف على تنفيذها الحكومة الفلسطينية عن أن القيمة الإجمالية للمحفظة بلغت (288.2) مليون دولار موزعة على قطاعات الإسكان، التعليم، الصحة، ومؤسسات المجتمع المدني.

وبين التقرير أن المبالغ خصصت لتمويل أكثر من 107 مشاريع وبرنامج في كافة القطاعات الاقتصادية والتنموية، وبلغ حجم الصرف الكلي على المشاريع المنفذة كليا (76.1) مليون دولار، لافتاً إلى أن حجم المصروفات على المشاريع قيد التنفيذ والمنفذة (143.3) مليون دولار تمثل 49% من إجمالي المبالغ المخصصة.

وأظهر التقرير أن حجم المشاريع المكتملة في قطاع الإسكان بلغت 31.9 مليون دولار، وما زال العمل جارياً على 10 مشاريع لترميم البلدة القديمة في القدس، وتأهيل مساكن داخلها، ومشروع خارج أسوار المدينة بقيمة مليوني دولار، إضافة الى دعم الإسكان في القدس حيث تم توقيع 3 اتفاقيات مع ثلاثة بنوك فلسطينية بقيمة 30 مليون دولار.

وفي قطاع التعليم بلغت قيمة المشاريع المكتملة 20.9 مليون دولار، وما زال العمل جارياً على شراء مبان تعليمية للاستخدام المدرسي (11.3) مليون دولار بتمويل من صندوق الأقصى حيث تم شراء 4 مبان بقيمة إجمالية 3.37 مليون دولار في عدد من المواقع، وتم الانتهاء من تأهيلها وتجهيزها للاستخدام المدرسي من ضمن مخصصات البرنامج. كما تم التعاقد على شراء مبنيين بمبلغ 3.1 مليون دولار وهي قيد الوقف.

وفي ذات القطاع بين التقرير انه تم تخصيص 7.5 مليون دولار ممول من مخصصات الصناديق العربية لترميم أكثر من 35 مدرسة نفذتها وزارة التربية والتعليم ومؤسسات فلسطينية أخرى، في حين أن هناك 33 مدرسة قيد التنفيذ حالياً تنفذها

ومستلزمات طبية وأعمالاً مدنية، اكتمل مليوني دولار منها توريد أدوية ومستلزمات طبية، ويجري حالياً إعداد وثائق العطاءات المتعلقة بتوريد الأعمال المدنية.

وتم تخصيص 13 مليون دولار من موارد صندوق الأقصى لدعم وتطوير مستشفى المقاصد يجري تنفيذها من قبل الهلال الأحمر القطري، وبلغ حجم الصرف منها 5 ملايين دولار منها 2.5 مليون لتوريد أدوية ومستلزمات ومعدات طبية، كما تم تخصيص مليوني دولار من الصندوق السعودي لمستشفى المقاصد لترتيب توريد الطاقة وترميم المطبخ حسب متطلبات الترخيص.

وضمن مشروع دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس/ مساندة القطاع الصحي، تم تخصيص 3 ملايين دولار (من موارد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) يتم تنفيذها من خلال مؤسسة التعاون لتزويد المستشفيات بالأدوية والأجهزة الحديثة وتطوير القدرات التقنية والإدارية للطواقم وتغطية تكاليف علاج للحالات الأشد فقراً، علماً بن المشروع في مراحله النهائية.

وبين التقرير انه في قطاع المشاريع الأخرى (زراعة، تمكين اقتصادي، دعم مؤسسات أهلية، وسياحية) بلغت قيمة المشاريع المكتملة 3.2 مليون دولار، في حين أن هناك مشاريع جارية تضم مشروع التمكين الاقتصادي وللمشاريع الصغيرة لمدينة القدس حيث تم اعتماد 15 مليون دولار لهذا الغرض، وبلغ حجم الصرف حوالي 6 ملايين دولار.

كما تضم المشاريع الجارية بناء قدرات المجتمع المدني بقيمة 8.5 مليون دولار، حيث اكتملت المرحلة الأولى بدعم أكثر من 50 مؤسسة مدنية مقدسية، ويجري العمل حالياً على 40 مؤسسة أخرى بنفس المرحلة الأولى بالإضافة إلى دعم برامج مكافحة المخدرات.

يذكر انه وضمن المشاريع الجارية تم تشجيع السياحة في البلدة القديمة في القدس بقيمة 500 ألف دولار.

"بكدار" ووزارة التربية والتعليم.

وحول نشاط الصندوق داخل مناطق "ج" فقد خصص 4.9 مليون دولار من موارد صندوق الأقصى لتنفيذ مدرسة مخيم شعفاط ومركز قلنديا للتدريب، حيث تم انجاز حوالي 50% من المدرسة في حين تم الانتهاء من مركز التدريب، كما خصص 1.5 مليون دولار من موارد الصندوق لتوسعة مدرستين قائمتين هما مدرسة قطنة المختلطة التي من المتوقع تسليمها خلال آذار المقبل بقيمة (900) ألف دولار، ومدرسة جبع للذكور بقيمة (600) ألف دولار. كما تم تخصيص 1.8 مليون دولار من موارد صندوق الأقصى لتنفيذ مركز التدريب المهني في العيزرية.

وأضاف التقرير انه تم تخصيص 7 ملايين دولار من موارد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يتم تنفيذه من خلال مؤسسة التعاون لمشروع دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس/ مساندة قطاع التعليم (تطوير المدرسة الصناعية اليتيم العربي وتطوير الكلية الإبراهيمية)، بلغت نسبة انجاز هذا المشروع 30%، أما الكلية الإبراهيمية فقد تم الانتهاء من ترميم المكتبة بقيمة 92.860 ألف دولار فقط، وما زال هناك معوقات تحول دون تنفيذ المشروع.

وحسب التقرير تم تخصيص 10.5 مليون دولار لدعم قطاع التعليم لم يرتبط عليها بعد.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة بلغت قيمة المشاريع المكتملة 20.3 مليون دولار، في حين ما زال هناك العديد من المشاريع الجارية كمشروع الاحتياجات العاجلة وأعمال مدنية لمستشفيات القدس التي تم تخصيص 12 مليون دولار لها، شملت أعمال مدنية بمبلغ 5 ملايين دولار اكتملت لعدد منها (المطلع الفرنسي، الهلال الأحمر، والمقاصد) في حين أن قسم العمليات في مستشفى العيون بصدد الانتهاء.

ويشير التقرير إلى انه تم تخصيص 7 ملايين دولار لدعم مستشفيات القدس بحيث يشمل المشروع توريد أدوية

# حصار اقتصاد قطاع غزة خلال عام 2013

د. ماهر تيسير الطباع \*



أزمة المحروقات في غزة تفاقم معاناة المواطنين

ما زال

الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل على القطاع للعام السابع على التوالي، هذا بالإضافة إلى الحروب والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والتي عمقت من الأزمة الاقتصادية نتيجة للدمار الهائل التي تخلفه للبنية التحتية وكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وبالرغم من ذلك، ففي بداية عام 2013 ساد التفاؤل بأن ينتعش اقتصاد قطاع غزة من جديد وذلك بالتزامن مع بدء تنفيذ المشاريع القطرية في قطاع غزة واستمرار دخول المواد اللازمة للمشاريع القطرية عن طريق جمهورية مصر العربية من خلال معبر رفح البري، ما أعطى بريق أمل جديد لإعادة فتح معبر رفح التجاري بعد إغلاقه تجارياً مع بدء انتفاضة الأقصى عام 2000. واعتبر العديد من المحللين أن دخول مواد البناء عبر معبر رفح البري خطوة مهمة على طريق كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، لكن للأسف الشديد فمع مجريات الأحداث على مدار العام والمتغيرات التي شهدتها جعلته يعتبر من أسوأ الأعوام اقتصادياً، وفي حال استمرار الحال على ما هو عليه سيكون عام 2014 عام الانهيار الاقتصادي.

## معبر كرم أبو سالم - الواردات والصادرات

منذ بدء عام 2013 عمد الجانب الإسرائيلي إلى تكرار إغلاق معبر كرم أبو سالم ولفترات متفاوتة ضاربا بعرض الحائط ما تم التوصل إليه في اتفاق التهدئة الذي تم توقيعه بمدينة القاهرة بتاريخ 2012/11/21 من رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر التجارية وحرية دخول وخروج البضائع، حيث بلغ عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم 150 يوماً خلال عام 2013 وهو ما يمثل 41% من عدد أيام العام، ويعمل معبر كرم أبو سالم 22 يوماً شهرياً، حيث يغلق الجانب الإسرائيلي المعبر يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع كعقوبة رسمية، بالإضافة إلى إغلاقه في الأعياد والمناسبات الإسرائيلية والإغلاقات المتكررة بحجج أمنية وأهية.

وبالرغم من إغلاق الأنفاق في منتصف العام إلا أن عام 2013 لم يشهد أي زيادة أو تحسن في عدد الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم بل شهد انخفاضاً وذلك نتيجة لتوقف الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة والفقر وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى استمرار منع الجانب الإسرائيلي دخول العديد من السلع إلى قطاع غزة.

وبلغ عدد الشاحنات الواردة 55833 شاحنة للقطاع في عام 2013، مقارنة مع 57441 شاحنة واردة في عام 2012 من مختلف الأصناف المسموح دخولها للقطاع.

كما استمرت إسرائيل بسياساتها التي اتبعتها منذ فرض الحصار، بمنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية من قطاع غزة إلى العالم الخارجي، ومنعت تسويقها في أسواق الضفة الغربية، وما تم تصديره من قطاع غزة خلال عام 2013 لا يمثل إلا القليل من المنتجات الزراعية التي تصدر للأسواق الأوروبية مثل (الفراولة والفلفل الرومي والبندورة) حيث بلغ عدد الشاحنات المصدرة من قطاع غزة 187 شاحنة، مقارنة مع 234 شاحنة تم تصديرها في عام 2012.

## إغلاق الأنفاق وخسائر الأنشطة الاقتصادية المباشرة

تلقى قطاع غزة ضربة قاصمة نتيجة إغلاق الأنفاق دون فتح المعابر التجارية ما تسبب بخسائر مباشرة لكافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بما يزيد عن 500 مليون دولار خلال النصف الثاني من عام 2013، وذلك بفعل توقف بعض الأنشطة الاقتصادية بشكل كامل وانخفاض الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تراجعت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% خلال تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى ما تكبده التجار ورجال الأعمال والصناعيون من خسائر نتيجة توقف أعمالهم. ويأتي ذلك نتيجة لتراكمات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع

غزة منذ سبع سنوات، وإغلاق الأنفاق مع جمهورية مصر العربية والتي كانت تمثل شريان الواردات من البضائع التي يمنع الاحتلال دخولها إلى قطاع غزة عبر المعبر الرسمي مثل (مواد البناء - العديد من المواد الخام الأولية اللازمة للقطاع الصناعي- الوقود). ويعتبر قطاع الإنشاءات من أهم القطاعات التي تضررت بشكل كامل بفعل إغلاق الأنفاق، حيث كان يعتمد هذا القطاع بالدرجة الأولى على مواد البناء الواردة عبر الأنفاق في ظل منع الاحتلال من دخولها عبر المعبر الرسمي منذ فرض الحصار، ويعتبر قطاع الإنشاءات من أكبر القطاعات المشغلة للعمالة ويساهم بنسبة 27% في الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 135 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2013.

## أزمة الكهرباء الطاحنة

شهد عام 2013 استمرار انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من سبع سنوات نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع وللأزمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، ما زاد من معاناة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث تقطع الكهرباء من 8 ساعات إلى 12 ساعة يومياً اعتماداً على حجم الأحمال والضغط على شبكة الكهرباء.

وتعرض قطاع غزة لأزمة كهرباء طاحنة بعد توقف المحطة الوحيدة يوم الجمعة 2013/11/1، وانقطاع السولار والبنزين المصري الوارد عبر الأنفاق، وأدى ذلك إلى تفاقم الأزمة بشكل كبير حيث أصبحت الكهرباء تقطع بمعدل 18 ساعة يومياً أي بمعدل 6 ساعات وصل للتيار الكهربائي فقط، ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة في قطاع غزة بفعل الحصار الإسرائيلي عزف المواطنون في القطاع عن استخدام السولار والبنزين الإسرائيلي نتيجة لارتفاع سعره عن المصري بما يزيد عن الضعف، ما أدى إلى تشغيل المولدات الخاصة بالأبراج والعمارات السكنية والمصانع والمحلات التجارية في الحالات الضرورية فقط وتخفيض ساعات التشغيل الخاصة بتلك المولدات نتيجة للتكاليف العالية للتشغيل، وساهم توقف محطة التوليد وانقطاع التيار الكهربائي لفترة تجاوزت 45 يوماً بضعف العمليات الإنتاجية في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

## الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية

ألفت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عدة سنوات بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة، حيث شهد عام 2013 تصاعداً غير مسبوق في الأزمة المالية انعكست في تأخر صرف رواتب الموظفين الحكوميين ما تسبب بحالة من الركود التجاري والاقتصادي نتيجة لضعف القدرة الشرائية وتراكم الالتزامات والديون على الموظفين.

وبلغ الاحتياج الخارجي من الدعم 1.6 مليار دولار في عام 2013 بزيادة 500 مليون دولار عما كان متوقفاً، وأدى التراجع في الدعم الخارجي وعدم التزام العديد من الدول المانحة بوعودها المالية لأزمة مالية كبيرة، وبلغ حجم العجز في موازنة السلطة مع نهاية عام 2013 ما يقدر بـ 550 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى أن الدين العام للسلطة لصالح البنوك المحلية والقطاع الخاص الفلسطيني والدين الخارجي طويل الأجل زاد من 2.3 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى 4.3 مليار دولار في منتصف العام 2013، وهو ما يمثل 38% من إجمالي الناتج المحلي.

وبسبب الأزمة المالية اقترضت وزارة المالية في نهاية عام 2013 مبلغ 70 مليون دولار من البنك العربي للمساهمة في تخفيض التزامات القطاع الخاص بهدف إنعاش الأنشطة الاقتصادية المتباطئة.

## معدلات البطالة

البطالة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في فلسطين، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة حيث ارتفعت إلى 23.7%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 275 ألف شخص في فلسطين خلال الربع الثالث لعام 2013، منهم حوالي 145 ألف في الضفة الغربية وحوالي 130 ألف في قطاع غزة، ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة والقطاع، حيث بلغ المعدل 32.5% في غزة مقابل 19.1% في الضفة، وسجلت الفئة العمرية 20-24 سنة أعلى معدلات للبطالة حيث بلغت 43.1% في الربع الثالث لعام 2013.

وبالرغم من الانفتاح الموجود بالضفة الغربية إلا أن انخفاض معدل البطالة عن قطاع غزة ناتج عن استيعاب العمال الفلسطينيين من الضفة في سوق العمل الإسرائيلية حيث بلغ عددهم 103 آلاف عامل خلال الربع الثالث لعام 2013.

ومع نهاية عام 2013 وبفعل استمرار الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تجاوزت معدلات البطالة في قطاع غزة 39% وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد عن 140 ألف شخص.

## المنخفض الجوي.. خسائر بأكثر من 70 مليون دولار

ومع نهاية عام 2013 أتى المنخفض الجوي ليعمق جراح قطاع غزة المحاصر ويكشف ضعف البنية التحتية والإمكانات المتاحة للتعامل مع تلك الكوارث، حيث خلف كارثة إنسانية كبيرة نتيجة لتشريد آلاف العائلات من منازلها بعدما غمرتها المياه، وألحق بالعديد من القطاعات خسائر فادحة تجاوزت 70 مليون دولار، كان النصيب الأكبر منها للقطاع الزراعي.

\* خبير ومحلل اقتصادي

# أول مصنع لفرز وإعادة تدوير النفايات بقطاع غزة.. في رفح

حياة وسوق نادر القصير

نجحت جمعية أصدقاء البيئة التي تتخذ من محافظة رفح مقرا لها في إقامة أول مصنع لإعادة فرز وتدوير النفايات الصلبة بكافة أشكالها واستيعاب مئات الأطنان من المتكسب منها بالمكبات والحاويات في المناطق المختلفة من المحافظة، بتفكير وتصميم فلسطيني، وبأيد عاملة محلية، وتمويل ياباني عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP".

وتكمن أهمية المشروع الذي أنجزت أولى مراحلها وفق القائمين عليه، بالمساعدة إلى حد كبير في المحافظة على نظافة البيئة، من خلال التخلص من كميات النفايات المتكدسة في المكبات العشوائية، والذاهبة للمكب الرئيس الذي أقيم بطريقة غير علمية، وأصبح بمثابة وباء بيئي شرقي رفح، بالإضافة لخلق فرص عمل للأسر معدومة الدخل.

## دعم للاقتصاد المحلي

د. سمير عفيفي رئيس جمعية أصدقاء البيئة المشرفة على المشروع يقول: "ان المشروع هو الأول من نوعه بقطاع غزة في إدارة النفايات الصلبة وفرزها وإنتاج السماد الزراعي منها، ومن انعكاساته توفير الأراضي والاستفادة من النفايات وتدويرها وتوفير فرص عمل".

وأضاف: "يشكل المشروع تجربة تستحق التطبيق والتطوير". وتابع: "المشروع الذي يعمل منذ عام تقريبا نجح في فرز آلاف الأطنان من النفايات الصلبة خاصة الزجاج والورق والبلاستيك الصلب، ولكن بعد أن قامت الجمعية المشرفة عليه بالتواصل مع المصانع المنتشرة بقطاع غزة اكتشفت عدم وجود بنية تحتية صناعية تستوعب أكثر من 5% مما يفرزه المصنع، فبرز التفكير بتصدير تلك المواد، إلا أن الحصار على قطاع غزة لا يخدم في هذا المجال حاليا".

وأوضح العفيفي ان "الجمعية وضمن خطتها الاستراتيجية لاستمرارية المشروع توصلت إلى ضرورة إلحاق مصانع للبلاستيك والورق والزجاج تستطيع استيعاب تلك الكميات" مشيرا إلى ان "نجاح هذه الفكرة التي لاقت استحسانا لدى الممولين يعطي فرصة كبيرة لفتح فرص عمل جديدة ويشجع الإنتاج المحلي ويدعم الاقتصاد المحلي والصناعة المحلية بشكل كبير والنتيجة النهائية استفادة متعددة الأشكال تبدأ بفرص العمل وتصل إلى منتج بصناعة محلية وجودة عالية وبأسعار أقل".

## تقليل التلوث البيئي

من ناحيته أكد د.عرب برهوم، مدير عام بلدية رفح، أن "المشروع عبارة عن فكرة علمية للتعامل مع النفايات الصلبة بطريقة صحية وبيئية آمنة". وأوضح برهوم أن "المشروع أقامته جمعية أصدقاء البيئة بالتعاون مع البلدية وتمويل من الـ (UNDP) وأن مساحته

تقدر بحوالي 8 دونمات وبكلفة تقدر بمليون دولار، ويستوعب أيادي عاملة من كلا الجنسين".

وأشار برهوم إلى أن "الهدف من المصنع هو تقليل حجم النفايات المراد التخلص منها بشكل كامل وفي نفس الوقت توفير فرص عمل جديدة، إضافة إلى الاستفادة من المواد الناتجة عن النفايات".

واعتبر ان المشروع هو أكبر تحد للحصار المفروض على قطاع غزة من خلال استغلال المواد الناتجة عن المفرزة، وإعادة توريد المواد المختلفة كالورق والبلاستيك إلى المصانع المتخصصة بذلك والعاملة بالقطاع، إضافة إلى تصدير الحديد للخارج، واستخراج السماد العضوي الصالح للزراعة، وتوفير فرص عمل.

وبين برهوم أن المشروع في الوقت الحالي يشمل محافظة رفح فقط وخلال 3 سنوات سيتضح الأمر هل سيشمل باقي المحافظات أم لا، مشيرا إلى ان آلية العمل بالمصنع تتم من خلال جمع النفايات

من المنازل إلى مكان التجمع الخاص بالمشروع ، ومن ثم يتم إدخالها عبر خط فرز من محطة الاستقبال وينتهي إلى محطة الفرز اليدوي بأشكالها المختلفة.

وأوضح برهوم ان المصنع ساهم في التخلص من نحو 40 طنا من النفايات المتكدسة، والتي تذهب لمكب صوفا، والتقليل من مساحة المكب، والقضاء على المكبات العشوائية، خاصة في منطقة تل السلطان، التي كانت بمثابة كارثة بيئية للسكان القريبين منها.

وأوضح د. عفيفي ان المحطة تتعامل يوميا مع 120 طنا من النفايات التي تنتجها محافظة رفح، وهناك استمرارية للمشروع ومرحل أخرى سيتم العمل على انجازها لاستيعاب أكثر من تلك الكمية من النفايات لتخدم محافظات قطاع غزة، وذلك بتخطيط وإشراف كوادر فلسطينية.

وأشار إلى أن المحطة يمكن ان تنتج يوميا من ستة إلى عشرة أطنان سماد عضوي يستخدم في الزراعة تصل كلفة الطن 50 دولارا، وهو ربع المبلغ تقريبا المدفوع في السماد العضوي الذي يستورد من داخل الخط الخضر.

## مشروع استراتيجي

وبين عفيفي ان النتائج المتوقعة من تشغيل الخط الثاني من المحطة وإلحاق بنية تحتية صناعية من خلال المواد التي سيتم فرزها، مثل الزجاج والكرتون والحديد وغيرها تسجيل علامة فارقة في الوضع الاقتصادي المحلي إذا ما تم ذلك في المستقبل القريب، مشيرا إلى أن محطة فرز النفايات وتطويرها كمشروع أثبت كفاءة كبيرة ستعمل على إطالة عمر المكب الرئيسي بالمحافظة من 10 سنوات إلى 30 سنة.

وقال: "من أهم أهداف المشروع زيادة العمر الافتراضي لمكب نفايات رفح صوفا الرئيس والذي تبلغ مساحته 40 دونما، والتقليل من التلوث البيئي الناتج عن تلك المخلفات الصلبة، من خلال المحافظة على المياه الجوفية من العصارات الناتجة عنها عن طريق منع نفاذها إلى البئر الجوفي".

وقال عفيفي إن "المشروع يسعى لتوفير فرص عمل لمعدومي الدخل خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي والبطالة المستشرية. وأضاف: "نفايات رفح تقدر بـ120 طنا يورد 30 في المئة منها إلى مكب صوفا" مشيرا إلى أنه سيتم استيعاب 250 طنا من مخلفات محافظتي رفح وخان يونس حال استكمال المشروع.

## تحديات في التمويل

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تمويل مشاريع تخدم المواطن الفلسطيني استراتيجيا قال عفيفي: "ان الجمعيات الأهلية كانت سابقا وقيل اتفاق أو سلو تقوم بدور الحكومة، وبعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية قرر الممولون أن يذهب التمويل للحكومة لتنفيذ المشاريع، لكن سرعان ما اكتشفوا (الممولون) ان هناك



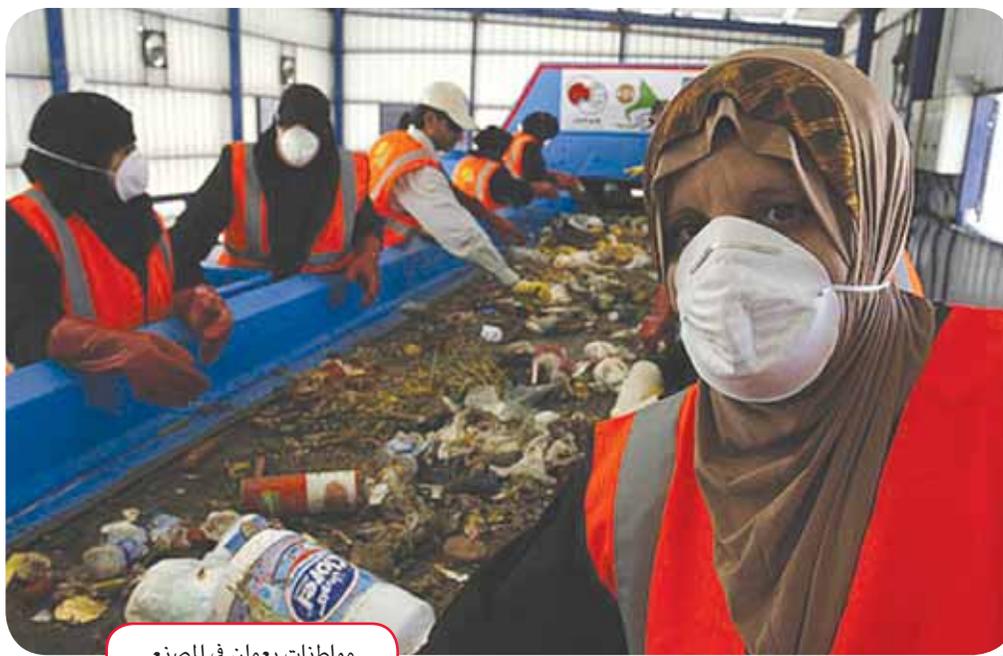
عفيفي يطلع مدير عمليات اونورا روبرت تيرنز على آليات عمل المصنع

أوارا تقوم بها المؤسسات غير الحكومية تختلف عن التي تقوم بها الحكومة، فأعادوا النظر في قضية التمويل ليطال بعض المؤسسات غير الحكومية العاملة في فلسطين". وأضاف: "لكن المعضلة الحقيقية تكمن في أن إسرائيل ترفض تماما أية مشاريع ذات بعد استراتيجي وتتعلق في البنية التحتية أو الاقتصادية إذا لم تكن تستفيد منها، الأمر الذي جعل كافة المشاريع المقدمة للشعب الفلسطيني لا تخرج عن إطار الإغاثة فقط، فهناك قضايا كبيرة عالقة كمعالجة مياه الصرف الصحي وتكرير المياه العادمة، لا يمكن إيجاد تمويل حقيقي لها من قبل الممولين على الرغم من أنها تحل قضايا مصيرية تمس الحياة اليومية للمواطنين"، مشيرا إلى أن التركيز كان خلال السنوات الماضية على تطوير المكبات وتوسيعها وهذا يشكل خطرا كبيرا على الوضع البيئي لقطاع غزة في ظل تناقص الأراضي من ناحية، والتأثير الكبير لتخزين النفايات وتسرب المواد العضوية إلى المياه الجوفية التي تفر العديد من الدراسات على أنها غير صالحة للاستخدام الآدمي ومن ناحية أخرى، مبينا أن مشروع المحطة هو نتاج عمل دؤوب استمر 15 عاما ليصبح أمرا واقعا.

## تقليل المخاطر البيئية للمكب

المهندس سمير النحال المدير التنفيذي للمشروع فأكد أن "المشروع كان في البداية مقسما لقسمين الأول إنشائي والثاني التشغيل، وتم الاتفاق مع البلدية لتوريد كميات القمامة التي تقوم بجمعها بمحافظة

رفح". وقال: "بعد توريد النفايات للمصنع يتم فرز النفايات التي تصلح لإعادة التدوير أو إعادة التصنيع من بلاستيك وورق وزجاج وغير ذلك، وما يتبقى منها ولا يصلح للفرز وتصل نسبته بين 20 إلى 30 % من الحجم الكلي للنفايات والتي تقدر يوميا من 100 إلى 120 طنا، يتم نقلها عبر سيارات البلدية إلى مكب النفايات الرئيس في صوفا". وأوضح النحال ان "هذا الأمر يقلل من مخاطر المكب على البيئة من ناحية، ويزيد من عمر المكب إلى ثلاثة أضعاف حيث تم تقليص كميات النفايات الموردة للمكب لما يقل عن 30%"، مبينا أن إدارة المصنع توفر للعاملين فيه كافة احتياطات السلامة، وتحاول قدر الإمكان الحصول على تمويل لخلق فرص عمل، مشيرا إلى أن من بين من عملوا في المشروع ما يقارب من 100 مواطنة، وهذا ضمن توجه المصنع للتخفيف أيضا من حدة البطالة المستشرية.



مواطنات يعملن في المصنع

تحولت إلى ورشة عمل وخلية نحل لاستعادة نشاطها

# سوق الخضار المركزية في جنين تعود للحياة بعد سنوات من الشلل



بما سينعكس بشكل ايجابي على سوق جنين التجارية في كافة أنحاء المدينة". عمر سنان أحد تجار الخضار افتتح محله من جديد، وأكد أنه وآخرين من أصحاب المحلات جاهزون لإعادة الحياة للسوق. وتمنى أن تواصل البلدية رعايتها لهذا المرفق المهم.

وقال: "البداية مشجعة، ووصل العديد من أصحاب المحلات في الساعات الأخيرة لمحلاتهم، والآن السوق تشهد نشاطا غير عادي بهدف إعادة تشغيلها من جديد". يذكر أن سوق جنين التجارية تعرضت منذ عام 2002 لخسائر باهظة بسبب الاجتياحات والاعتداءات الاحتلالية، وحظر التجول الطويل على مدينة جنين ومخيمها، ما أدى لغلاقها إلى جانب أكثر من 1200 محل في المنطقة الحرفية الصناعية. وتسبب هذا الأمر بتردي وضع سوق الخضار المركزي، بالإضافة إلى تدمير الشوارع وخطوط المياه والصرف الصحي وشبكة الكهرباء. وتشهد مدينة جنين حاليا زيادة في النمو التجاري، بسبب العدد الكبير من المتسوقين من فلسطينيين الداخل.

جو مريح. وليد أبو موسى رئيس بلدية جنين قال: "إن البلدية تعتبر سوق الخضار من أهم مراكز القوة الاقتصادية لمدينة جنين، وتعتبرها رافعة للتغير نحو الأفضل في سوق جنين التجاري". وأضاف أبو موسى: "إن البلدية اعطت خصومات لأصحاب المحلات التجارية، وخفضت نسبة الكمسيون بشكل كبير، واتفقت مع عدد من المؤسسات من فلسطينيين الداخل لنقل أهلنا من الداخل إلى سوق خضار جنين المركزي، ومن ثم بعد ذلك إلى السوق التجارية". وأكد أن هناك اصرارا من قبل البلدية على تغيير واقع المدينة بتعاون كل الشرفاء. وقال "سنقدم كل ما يمكن لأبناء جنين .. هذه المدينة التي ضحت عبر السنوات الماضية من أجل الحرية والكرامة".

وقال إبراهيم الصابريني أحد تجار سوق خضار جنين المركزي: "إن التجار تقدموا بطلبات لبلدية جنين لتفعيل سوق الخضار والفاواكه، واستجاب مجلس البلدية لذلك، وهذه الخطوة تعتبر حلقة مهمة،

## حياة وسوق عاطف أبو الرب

أصوات الباعة في سوق الخضار المركزية في مدينة جنين بددت سكون الليل، حيث علت الأصوات معلنة عن إعادة الحياة لهذا المرفق المهم، بعد توقف استمر أكثر من عشر سنوات، بفعل الإغلاقات التي شهدتها المدينة في بداية الانتفاضة، وانعكست على السوق، ما تسبب في إغلاقها لسنوات خلت.

بلدية جنين بالتعاون مع أصحاب وتجار السوق، أخذت قرارات من شأنها إعادة الحياة للسوق، فقدمت تسهيلات كبيرة للتجار، ومنحتهم خصومات لتشجيعهم على إعادة فتح محلاتهم المغلقة منذ عشر سنوات.

ولم تقتصر تسهيلات البلدية على جدولة الديون، وتخفيض نسبة عملتها من البيع، بل قدمت تسهيلات أخرى تتعلق بالكهرباء والمياه ورسوم الترخيص، كما عملت فرق البلدية على مدار الساعة لتنظيف السوق، وترتيب مرافقها بما يسهل على التجار العمل في

# ارتفاع أسعار السجائر والمعسل وبعض الأنواع تختفي من السوق

## «المالية»: من حق التجار والشركات التحكم بالسعر كونها من السلع الكمالية

الطفيف على سعر السجائر واخرى بصدد رفع الأسعار أكثر وهي حرة بذلك».

حياة وسوق ملكي سليمان

شهدت الأسواق خلال اليومين الماضيين اختفاء لبعض أنواع السجائر المحلية والأجنبية والمعسل.

وقام موزعون وبائعون بالتوقف عن بيع السجائر واخفاء كميات كبيرة منها بعد قرار الحكومة رفع الرسوم الجمركية والمكوس عليها، اثر قيام اسرائيل برفع نسبة الضرائب والجمارك.

ووفقا لتصريحات صحفية لمسؤولين في دائرة المكوس والتبغ بوزارة المالية فان قيمة الارتفاع على أسعار أنواع السجائر المحلية والأجنبية لا تتجاوز 28 أغورة للعبلة الواحدة، في حين فان شركات سجائر محلية اشارت الى أن الارتفاع يصل الى 32 أغورة، ولعدم وجود اغورات في الأسواق فان الزيادة تصل الى نصف شيقل، في حين فان الزيادة على أسعار السجائر المستوردة قد تصل الى أكثر من شيقل، أما أسعار المعسل فقد ارتفعت بشكل كبير وصل الى 5 شواقل وفقا لما قاله موزعون.

ووفقا لبروتوكول اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين السلطة الوطنية واسرائيل عام 1994 فان السلطة الوطنية ملزمة بزيادة «الغلاف الجمركي» عندما تقدم اسرائيل برفع نسبة الضرائب والجمارك على السجائر والمحروقات وغيرها من المواد المهمة.

### ترجع بيع السجائر المحلية بنسبة 70 %

وقال فراس نصار مدير المبيعات والتسويق في شركة سجائر القدس لـ «حياة وسوق»: ان «الشركة مستمرة في توزيع السجائر التي تنتجها ولم تتوقف طواقم التوزيع فيها وعددها 24 طاقما عن التوزيع رغم ارتفاع الأسعار». وازضاف: «اختفاء بعض أصناف السجائر من الأسواق والمحلات التجارية يعود الى قيام بعض الموزعين والتجار بـ (ضبه) أي التوقف عن البيع على أمل بيعه بالسعر الجديد».

وأشار نصار الى ان الشركة تلقت يوم الخميس الماضي كتابا رسميا من دائرة المكوس والتبغ بوزارة المالية حددت رفع الأسعار بقيمة 32 أغورة ليصبح سعر علبة الامبريال 20,5 شيقلا بدلا من 20 وغيرها من الأنواع التي تنتجها الشركة».

**عدم وجود اغورات يرفع نسبة الزيادة الى نصف شيقل**



وتتكد خسائر مالية نتيجة استمرار هذا الوضع، علما أنه يوجد تهريب للدخان الأجنبي ايضا ولا يخضع لدفع الرسوم وهذا يؤثر ايضا على إيرادات الحكومة المالية».

وخلص نصار الى القول: «في فلسطين توجد شركتان لانتاج السجائر هما: شركة سجائر القدس وشركة سجائر يعبد».

### دحدح: ارتفاع السجائر بنسبة 28 أغورة

وفي تصريح لوكالة «معا» أكد بندي دحدح، مدير دائرة المكوس والتبغ في وزارة المالية أن ارتفاعا طفيفا طرأ على سعر السجائر في فلسطين بلغ 28 أغورة للعبلة الواحدة، مستبعدا ان يكون هناك أي ارتفاع آخر خلال الفترة القريبة المقبلة.

وقال دحدح ان من حق التجار والشركات التحكم بسعر السجائر كونها من السلع الكمالية، باعتبار ان وزارة المالية استوفت الجمارك على سعر الجملة فقط.

واضاف أن «وزارة المالية لا تستطيع محاسبة التجار والشركات في حال قرروا رفع الأسعار، ولا توجد عقوبات على التجار اذا ما قرروا الزيادة، كونها استوفت الجمارك على سعر الجملة والباقي يبقى على التاجر».

كما بين دحدح انه «من حق التاجر اخفاء كميات الدخان التي يملكها لينتظر ارتفاع الأسعار، كونه دفع سعرها مسبقا»، مؤكدا ان هناك بعض الشركات لم ترض بالارتفاع الطفيف الذي بلغ 28 أغورة ورفعت السعر الذي يناسبها. وقال: «هناك شركات تدرس موضوع الارتفاع

وأضاف: «استمرار ارتفاع السعر يجعل المدخن يلجأ للدخان اليدوي الذي لا يخضع للضريبة ما يقلل من نسبة توزيع الدخان المحلي» مشيرا الى ان «لجوء الناس الى الدخان اللف ادى الى تراجع حجم مبيعات الشركة بنسبة 70 % العام الماضي ما انعكس سلبا على حجم الإيرادات المالية والضرائب التي تدفعها الشركة لوزارة المالية».

وقال: «الدخان المحلي (اللف) يخسر ميزانية الحكومة 450 مليون شيقل سنويا» علما ان الشركة تدفع نحو 500 مليون شيقل سنويا ضرائب على السجائر وفقا لدراسة أعدتها مراكز ابحاث في فلسطين بتكليف من الشركة. وأكد ان الدراسة أشارت إلى ان «سجائر اللف تحقق ارباحا خيالية للعاملين فيها حيث يعمل أكثر من 350 شخصا في عملية تصنيع الدخان يدويا ويباع هذا الدخان من دون ضرائب ورسوم جمركية ما يلحق خسائر مالية للحكومة».

### الدخان المصنع يدويا والمهرب

وقال نصار: «ان الشركة وبالاتفاق مع وزارتي المالية والاقتصاد الوطني قامت سابقا بشراء مئات الأطنان من التبغ المنتج محليا وادخلته في صناعة دخان فيكتوري ليبيع بسعر 10 شواقل كمحاولة لدعم المزارع والمدخن محدود الدخل ومنع تهريب السجائر المحلية من دون جمر، لكن حدثت عدة ارتفاعات على سعر الفيكتوري واصبحت تباع الآن بـ 16,5 شيقلا ما دفعنا الى وقف شراء التبغ لأن سعرها اصبح مرتفعا للمدخن وعاد مرة اخرى الى دخان اللف الذي يباع بـ 5 شواقل، وبالتالي فان الحكومة

### باشرنا التوزيع من جديد

وقال أوس فؤاد موزع سجائر ومعسل برام الله: اننا بدأنا باعادة توزيع السجائر بعد نفاذها من الأسواق لمدة يومين وقيام التجار الكبار بوقف تزويدنا بكميات من السجائر، ونقوم بتوزيعها بالسعر القديم كونها كانت مخزنة.

واشار الى ان الارتفاع قد يصل الى الشيقل أو أكثر لبعض انواع السجائر المحلية والأجنبية، اما أسعار المعسل فقد ارتفعت بشكل كبير ليصل سعر الباكيت لـ 25 شيقلا بدلا من 20، مضيفا ان استمرار الارتفاع في أسعار السجائر والمعسل يشجع الناس على شراء المعسل المهرب غير الخاضع للرسوم والجمرك والذي يباع بـ 10 شواقل والقادم من دول الجوار.

### الاحراج من الزبائن

وقال يوسف نظمي بائع في سوپرماركت: ان أنواعا عديدة من السجائر المحلية والأجنبية اختفت منذ عدة أيام بعد الحديث عن الارتفاع الجديد في أسعارها، ونشعر بالاحراج من الزبائن لعدم وجود الدخان وبعضهم لا يصدقنا ويعتبرنا نخزنا لبيعته بالسعر الجديد.

وقال: هذه ليست المرة الاولى التي يتم فيها ارتفاع أسعار السجائر، اما المعسل فان سعره الجديد ادى الى تراجع الاقبال عليه والسؤال عن بديل.

وذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية مؤخرا ان شركة «فيليب مورس» سترفع أسعار السجائر التي يتم تسويقها في اسرائيل، فيما اعلنت، شركة «دوبك» أنها تنوي خفض أسعار السجائر التي تسوق في اسرائيل مطلع شهر أيار المقبل على أن يتراوح الانخفاض بين شيقل وثلاثة شواقل لكل علبة.

وشركة «دوبك» تنتج سجائر «رويال» التي يصل ثمن العلبة حاليا 22 شيقلا، والسعر الجديد سيكون 20 شيقلا. أما سعر علبة سجائر من نوع «نوبلس» سينخفض الى شيقل واحد، ليصل الى 21 شيقلا.

بينما «شركة فيليب مورس» فانها سترفع أسعار السجائر التي توزعها في اسرائيل، وسيصل معدل الارتفاع بالسعر شيقلا واحدا.

**مدخنون يلجأون لـ «اللف» والمهرب .. والحكومة «محرومة» من ضريبته**

# زيوريخ.. قلب سويسرا النابض

زيوريخ، مدينة ساحرة، وهي بيئة مثالية لكل أنواع العطلات، حيث يسهل الاستمتاع فيها برحلة مائية في بحيراتها الجميلة أو زيارة حديقة الحيوان أو استكشاف التضاريس الجبلية المميزة لها، ويمتد هذا إلى خيارات أخرى تمكن الزائر من زيارة أكبر شلالات أوروبا التي تقع على مسافة أربع ساعات من زيوريخ أو حتى زيارة جبل تيتليس، حيث الثلوج والجليد الدائم طوال أيام العام. وتقع الأماكن التي تكسوها الغابات على مسافة عشر دقائق فقط من أي نقطة في هذه المدينة، حيث أعدت أماكن مخصصة للشواء وممرات مخصصة للمشبي، تعود بالمتعة والسرور على المتنزهين فيها، حيث تتميز البيئة المحيطة بوجود البحيرات والأنهار وتحيط بها المروج والتضاريس الجبلية. وتبدأ الرحلة بحيرة زيوريخ، عبر مناظرها الطبيعية الرائعة التي تمتد إلى داخل المدينة بدعوة السياح للاستمتاع برحلة مائية، تمتد من ساعة إلى سبع ساعات، حيث تمر تلك الرحلات بالقرى التي تتميز بمحيطها الرومانسي، وبكل ما تمثله معالم شاطئ مدينة رابرسويل الواقع على هذه البحيرة.

وتتميز زيوريخ حتى في الأيام التي يتصف فيها الطقس بالصفاء، بتساقط الثلوج ومناظر الجليد الرائعة التي يمكن التمتع بها، سواء كان ذلك في جبل تيتليس أو حتى أماكن أخرى. وتتيح زيوريخ خيارات سياحية متنوعة تتمثل في طبيعتها الرائعة، وهي الخيارات التي تشمل على زيارة حديقة الحيوان التي تضم أنواعا نادرة من الحيوانات والنباتات التي جرى جلبها من الخارج، مما جعلها ترتبط بشكل مباشر بمشروع حماية الحيوان الذي يجري العمل به في مدغشقر، لذا فليس من الغريب في شيء أنه يمكن لزائري حديقة الحيوان مشاهدة الكثير من أصناف الحيوانات التي توجد في كل أنحاء العالم. أما في متنزه لانكن بيرك، فيمكن مشاهدة الدببة والذئاب وحيوانات الموط وغيرها من الحيوانات وهي تصول وتجول في أماكن مغلقة خصصت لها بدلا من أن تكون خلف القضبان. وذكرت صحيفة "الشرق الأوسط" في تقرير لها انه يمكن للسياح الاستمتاع بالفعاليات الترفيهية التي تقام في سيل فالد، وهي أكبر رقعة طبيعية توجد على أرض الهضبة السويسرية التي تشتهر بتنظيم المعارض والمناسبات الخاصة وغيرها من الفعاليات والأنشطة الترفيهية. كما يمكن زيارة هولكروتين إن بار، التي تمثل وجهة سياحية جميلة في كل فصول العام لما تتميز به من بيئة ساحرة تحت الأرض تضم أروع الكهوف في سويسرا.

## شواطئ زيوريخ

تتميز شواطئ بحيرة زيوريخ والأنهار الموجودة هناك بالنشاط والحيوية، حيث يستمتع جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم بالأجواء المشمسة، والأماكن المخصصة للسباحة التي لا يقل عددها عن 40 موقعا، تقع 18 منها في الأماكن المفتوحة على شواطئ البحيرة والنهر الممتد هناك، لذا فليس غريبا أن تتميز زيوريخ بوجود أكبر عدد من الأماكن المخصصة للسباحة في العالم، ويتصف الماء الجاري في بحيرة زيوريخ والأنهار الموجودة هناك بكونه الأنظف في العالم، وهو ذات الماء الذي تزود به نافورات المدينة الذي يتميز بأحسن خصائص الماء الصالح للشرب، وتنتشر هذه النافورات التي يصل عددها إلى 1200 في كل أنحاء المدينة، مما يجعلها المدينة التي تحوز على أكبر عدد من النافورات في العالم، وهو الأمر الذي يتيح بدوره فرصة الاستفادة منها في أي موقع في المدينة.

## بادين التاريخية

وفي الطريق المؤدي إلى زيوريخ تقع مدينة بادين التاريخية، التي تتميز بمناظرها الطبيعية الخلابة، حيث توجد الينابيع الساخنة التي تتصف بمحتواها الأعلى من العناصر المعدنية في كل أنحاء سويسرا.

## شلالات الراين

على مسافة ساعة واحدة من زيوريخ تقع شلالات الراين التي تتميز بأنها الأكبر من نوعها في أوروبا، بمناظرها الرائعة وجاذبيتها، كما يتيح متنزه البامير، وهو المتنزه المائي المغلق الأكبر في كل أنحاء أوروبا، أروع الخيارات من الفعاليات والأنشطة.

## فنون الطبخ والأمسيات الرائعة

يجد الزوار كل ما لذ وطاب من المأكولات البحرية اللذيذة في مطعم "همر أوند أوستيرن بار"، الواقع على مسافة بسيطة من محطة القطارات الرئيسية، وفي الجوار تقع بيسترو كوش، حيث مطعم "راسري ليب" الذي يشتهر بأعداد

## المأكولات

البحرية على الطريقة الفرنسية. أما مطعم "سونين بيرك" الواقع على مسافة قريبة من مقر الاتحاد الدولي لكرة القدم، فيشتهر هو الآخر بإعداد أطيب وأشهى المأكولات، علاوة على الموقع الرائع الذي يميز هذا المطعم. عقب الانتهاء من طعام العشاء يمكن للزوار الاستمتاع بأجمل الأمسيات في المرافق الترفيهية التي أعدت لذلك من قبيل قاعة "تون هل"، وهي قاعة تنظيم الحفلات الموسيقية التي تعد الأرقى على مستوى العالم.

أما "ذي تون هل أوركسترا"، وهي أقدم دار للأوركسترا في سويسرا، فقد أسست في عام 1868 في هذه المدينة، حيث تقدم أرقى عروض الأوبرا على مستوى أوروبا وكذلك عروض الباليه. ويوجد في هذه المدينة كذلك منتجع سياحي يتوافق مع أرقى مستويات الترف والفاهية، كما يوجد فندق "ألدين هوتيل سبلوجين سكولوس" الذي يتميز بجماله، والذي أسس في عام 1895 في أحد أركان مدينة زيوريخ التي تتصف بالهدوء.

## زيوريخ الفاخرة

تتمتع مدينة زيوريخ بأجود نوعية للحياة المعاصرة، ولا سيما من خلال التسوق الأنيق إلى مشهيات الأطعمة إلى الإسكان الليلي الخاص. وتعد منطقة بانهوفستراس في زيوريخ الموقع الأساسي للمراكات الدولية والمجوهرات والساعات، وهي قريبة من بحيرة زيوريخ، إضافة إلى تصاميم السيدات الأنيقة من قبل "فيلدبوش"، وتجار ملابس الرجال "فاين كالر"، وجوارب نسائية رائعة وملابس داخلية من قبل "فوجل"، وهو ما يميز عالم الأزياء للنساء هناك، إضافة إلى الاهتمام بأحذية الرجال الشهيرة من تصميم "بالي" العالمية التي تغوص في العراقة إلى أكثر من 150 سنة.

## التسوق في زيوريخ

تمثل منطقة بانهوف ستراس الموقع الرئيس في زيوريخ لعرض منتجات العلامات التجارية المشهورة على المستوى الدولي والمجوهرات والساعات، وكلما اقتربنا أكثر من بحيرة زيوريخ وجدنا العلامات التجارية الأكثر شهرة، حيث توجد في هذه المنطقة أربعة معارض لمجموعة "بركر" ومعرض خاص بـ"فيلدبوش" وآخر خاص بـ"بركر زيوريخ"، وغير ذلك من العلامات التجارية العالمية من قبيل "فين كالير" و"فوكال" و"كريديه ليه بوتيك" وغيرها، ولا تعد منطقة بانهوف ستراس متخصصة في بيع الساعات والمجوهرات فقط، بل يتعدى الأمر ذلك لتتخصص أيضا في تصنيع هذه المنتجات أيضا، لذا فليس من الغريب في شيء أن نجد هناك الكثير من العلامات التجارية الشهيرة من قبيل "ليزأمباسدور" و"باير"، وغيرهما. وتعد مدينة زيوريخ إلى جانب كل من مدينتي نيويورك ولندن طليعة مدن العالم التي تتصف بنشاطها التجاري، كما أنها واحدة من عشر مدن تزدهر بهذا النشاط الذي يتصف بالقيمة المنخفضة للضريبة المضافة، وغير ذلك من المميزات التجارية الأخرى التي تستقطب القادمين إلى هذه المدينة. من أقصى درجات الترف إلى الأصناف الدولية المشهورة والمعروفة فإن هناك سوقا واسعة في زيوريخ تسمح لمرتاديهما بكسب رهان التأنيق والخصوصية واقتناء الأذواق والتصاميم العالمية التي لا تجدها في أي مكان آخر في العالم.. حيث يوجد بالمدينة على سبيل المثال مخازن "جورجي أرمان"، و"شانيل"، و"لوي فيتون"، بين الكثير من الماركات الأخرى. وفي بلدة زيوريخ القديمة، نقابل اتجاهات تقليدية من التجار الأثريين والمكتبات التراثية والحديثة وباعة الزهور والمحللات العصرية ومحللات المجوهرات ومصنفي الشعر والكثير من المحلات التي لا شك ستلاقي مع ذوقك. ويجد زائر زيوريخ المحلات مفتوحة، عموما من يوم الاثنين إلى الجمعة، بين التاسعة صباحا حتى السادسة والنصف مساء، مثل مركز المدينة، وفي بعض مراكز التسوق الأخرى يمكن أن تتسوق حتى الثامنة مساء، كما توجد بعض المحلات التي تجدها مفتوحة أيام السبت من كل أسبوع، أما في أيام الأحد فتغلق المحلات، ومع ذلك يمكن أن تتسوق في "ري سيتي" في محطة زيوريخ الرئيسية وفي مطار زيوريخ.



# هل تتحول أسواق العمل الأوروبية إلى كابوس؟

محمود عبد الرحيم\*

مع مطلع العام الجديد، سيكون من حق شعوب أوروبا الشرقية المنضوية، في إطار الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا رومانيا وبيلاريا الأكثر فقراً أوروبا، أن تتجول بحرية في أوروبا الغربية، وتدخل إلى سوق العمل أيضاً هناك، وهو الحلم الذي لطالما داعب طموح الكثيرين، بحثاً عن حياة أفضل، ملؤها الرفاه الاجتماعي والثراء، بعد سنوات من المعاناة، والتحرر من تبعية الاتحاد السوفيتي وانهيار منظومته، واللاحق بقطار أوروبا، والنظر للغرب الأوروبي أنه "الخلاص" و"الفردوس المفقود".

هل يتحول هذا الحلم لحقيقة، أم لكابوس مرعب، وإحباطات ومخاوف متبادلة، سواء للقادمين من أوروبا الشرقية، أو لدول أوروبا الغربية وشعوبها؟

ثم، هل الاقتصاد الأوروبي المنهك من جراء الأزمات الاقتصادية المتتالية التي ضربت جنباته، وأزمة البطالة المتصاعدة في كل الدول الأوروبية من دون استثناء، يتحمل هذه الوضعية الجديدة، فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والثقافية المنتظرة مع وصول منتمين إلى عادات وتقاليد مختلفة، بعضهم ينتمي للعصر بثقافتهم الخاصة؟ فضلاً عن تأثير هجرة الأوروبيين الشرقيين في فرص المهاجرين من جنوب المتوسط وإفريقيا بشكل عام، وقطع الطريق عليهم بهذه الأفضلية المتاحة لهم، بحكم الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي؟

ومن الملاحظ استباق لندن لهذه الخطوة المقررة بداية العام الجديد، بالإعلان عن فرض قيود على مهاجري بلدان الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية، وحديث رئيس الوزراء البريطاني أن "هذه القيود قد تجعل بريطانيا أقل جذبا للذين يريدون القدوم إلى هنا، والاعتماد على موارد الدولة، والترحيب بالاستثمارات أكثر من العمالة"، وسط أصوات برلمانية تدعو لتحدي الاتحاد الأوروبي، وتقييد دخول البلغاريين والرومانيين لسوق العمل البريطاني لخمس سنوات مقبلة، وكل هذا يعطي مؤشراً واضحاً إلى الاستياء من فتح الحدود بين دول أوروبا،

واستشعاراً بأن القادمين من أوروبا الشرقية ليسوا إلا عبئاً ثقيلاً على بريطانيا، وأنهم غير مرحب بهم، والخشية من موجة هجرة جماعية، فيما الانتقادات التي وجهها السفير الروماني بلندن، في مقال كتبه لصحيفة هافينغتون بوست، لمثل هذه الإجراءات والمواقف المتعسفة التي ما كان يجب اتخاذها، برأيه، تكشف عن استهجان وإحباط على الضفة الأخرى، بعد انتظار خطوة فتح أسواق العمالة لسنتين، ورفع مستوى تطلعات كثير من أبناء أوروبا الشرقية الذين انضموا منذ العام 2007 كرومانيا وبيلاريا، والذين سيلحق بهم آخرون، انضموا إلى الاتحاد الأوروبي حديثاً، أو في طريقهم لدخول النادي الأوروبي ككرواتيا وصربيا. ولا يبدو موقف بريطانيا فردياً، وإنما تدعمه الدول الأوروبية الغنية الأخرى التي تخشى تدفق الأوروبيين الشرقيين إليها للاستفادة من الإعانات المالية والسكن مثل ألمانيا، التي شهدت تضاعف عدد الأوروبيين المقيمين فيها منذ 2011.

وعبر عن ذلك وزير الداخلية الألماني، هانس بيتر فريدريش، لدى اجتماع وزراء الداخلية الأوروبيين في بروكسل، مؤخرًا،

حين قال: "نريد موقفاً موحداً حول كيفية حماية حرية التنقل ومنع إساءة استخدامها، وعند الضرورة نحتاج إلى نهج موحد خارج أطر الاتحاد الأوروبي".

وإذا كان هذا موقفاً بريطانيا وألمانيا اللتين لم يتعرض

اقتصادهما لذات الأزمات الحادة التي واجهت دولاً أوروبية أخرى كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، واليونان التي وصلت قبل أشهر إلى حافة الانهيار الاقتصادي، فما بالك بتلك الدول التي تواجه صعوبات حقيقية، واهتزازاً في ميزانياتها، وحالة تقشف واسعة، وانكماشاً في حجم الأعمال والأسواق وبطء معدلات النمو، وما تبعه من تسريح عمالة وزيادة طابور البطالة، فهل تستوعب دول بهذه الوضعية البائسة عمالة جديدة مهاجرة، وهي غير قادرة على توليد فرص للعمالة الوطنية أو مواجهة الاستحقاقات الاجتماعية المنوطة بالدولة تجاه مواطنيها، ومنها إعانات البطالة ونفقات الرعاية الاجتماعية والصحية؟

وثمة بعد آخر في تصاعد المخاوف من فتح أسواق العمل أمام الأوروبيين الشرقيين، يتمثل في الصورة النمطية السلبية عن هؤلاء التي عززتها بعض الممارسات والحوادث، من قبيل أنهم يحترفون النصب والاحتيال والتسول، والسرقة، وثمة إحصاءات تفيد بأنه، في لندن، على سبيل المثال، 49٪ من الأشخاص الذين قبض عليهم بتهمة التسول و34٪ من الذين أُلقي القبض عليهم بتهمة السرقة والنشل من الجيوب، أتوا من رومانيا.

ولعل وجود ساسة محافظين يتصدرون المشهد في عديد من عواصم أوروبا، وقوى يمينية عنصرية ذات صوت عالٍ ونفوذ متصاعد، ووسائل إعلام تنظر بتوجس إلى سياسة فتح الأبواب على أنه "حالة غزو"، أو "عدوان" على المجتمعات الأوروبية المتقدمة، وهو ما قد يسهم في خلق رأي عام معاد للأجانب، من زاوية أنهم ينافسون سكان البلد الأصليين في فرص العمل، وفي موارد الدولة وخدماتها، وما قد ينتج عنه من عزل هؤلاء اجتماعياً، وصعوبة عملية دمجهم، وهو ما قد يقود إلى تكوين "جيتو" خاص بكل مجموعة قادمة من دولة ما، وربما زيادة الجرائم العنصرية، وردود فعل عنيفة من قبل هؤلاء الذين يستشعرون الرفض والاضطهاد.

ربما كان التفكير إبان اتباع "سياسة الجوار" وتوسعة الاتحاد الأوروبي بضم دول أوروبا الشرقية له رؤية استراتيجية تتمثل في معالجة المشكلة الديموغرافية التي تواجه كثيراً من دول أوروبا الغربية التي تعرف بـ "شيخوخة المجتمعات"، أي الانخفاض المتزايد في أعداد السكان القادرين على العمل والإنتاج، نتيجة سياسات تحديد النسل المتبعة بصرامة منذ الحرب العالمية الثانية، والاستعانة بمن هم أقرب

اقتصادياً، لسد هذا العجز، وتقنين في المقابل هجرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تفادياً للأزمات الناتجة عن قدوم المهاجرين العرب والمسلمين الذي يتم النظر إليهم بتوجس وكتهديد أمني، خاصة مع تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا" في أعقاب حادث 11 سبتمبر، وتفجيرات لندن ومديرد، فضلاً عن الطموح إلى بناء تكتل كبير اقتصادياً وديموغرافياً وجغرافياً يصنع من أوروبا الموحدة، رقماً صعباً في معادلة القوى الدولية، وقطباً دولياً، على طريق بناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه أميركا وحدها بقيادة العالم أو تنافسها فقط روسيا والصين.

غير أن الوقائع أثبتت أن التحكم في الهجرة غير الشرعية والمتسليين إلى الأسواق الأوروبية من الجنوب بطرق غير قانونية ليس سهلاً، وثمة تدفقات مستمرة لهؤلاء داخل أوروبا وسوق العمل السوداء، بمعرفة عصابات المافيا المنظمة، وتتعاون من أصحاب الأعمال الباحثين عن عمالة متدنية السعر، ومن دون ضمانات ولا كلفة على صعيد التأمين الصحي أو الاجتماعي، كما أن التجربة تؤكد أن الفروق الثقافية كبيرة بين الأوروبيين الشرقيين والغربيين، وأن المشكلات الاجتماعية والأمنية الناجمة عن وجودهم في مجتمعات أوروبا الغربية ليست أقل خطراً من تلك التي يتورط فيها القادمون من إفريقيا أو من بلدان عربية وإسلامية، وأن نسبة قليلة من الجانبين هي التي تستطيع التكيف والاندماج مع المجتمعات الجديدة، وأغلبيتهم من فئة المهنيين الأكثر تعليماً وذوي خبرات، ومن هنا كان اقتراح الترحيب باستضافة الكفاءات من كل العالم، وتسهيل دخولهم للسوق الأوروبية قبل سنوات عدة، وليس فتح أسواق العمالة على مصراعها، وإنما وفق معايير منضبطة وصارمة، وهو ما أطلق عليه منح "البطاقة الزرقاء"، غير أن هذه القواعد يتم اختراقها، وهو الأمر الذي ما زال يمثل تحدياً كبيراً في ظل هجرات واسعة معظمها غير شرعية، ممن هم أقل كفاءة وب قدرات وخبرات محدودة.

ويبدو أنه لم يكن في الحسبان، لدى قادة الاتحاد الأوروبي، حين تم اتخاذ قرار توسعة الاتحاد الأوروبي، تلك الأزمات الاقتصادية المتوالية، ولا ضعف النمو الاقتصادي، ولا كون الدول الأوروبية الصغيرة ستتحول من نعمة لنقمة، ومن إضافة لخصم، مع اضطراب الدول الأوروبية الكبرى لتحمل عبء إنقاذها من حافة الإفلاس، بمساعدات مالية ضخمة، ولذا وجدنا دولة مثل بريطانيا متململة من وجودها في إطار منظومة الاتحاد الأوروبي، ومن أكثر الدول التي تعارض كثيراً من سياسات هذه المنظمة الإقليمية الأوروبية، من زاوية الإحساس بأن العائد عليها كدولة أقل مما كانت تطمح

إليه، ومن الأعباء التي تتحملها، وإن كانت كل من ألمانيا وفرنسا تدفعان بقوة باتجاه الحفاظ على تماسك الاتحاد الأوروبي وعبوره كل الأزمات التي تقف في طريقه، ولولا تلك الحماسة، ودور القاطرة الذي تلعبه كل من برلين وباريس لانهار هذا الاتحاد، وما تمكن من مواصلة المسير، في ظل هذه التحديات العنيفة، وتبقى خطوة فتح أسواق العمل وحرية التنقل الأوروبي تحدياً آخر في مسيرة النادي الأوروبي، وستظهر إمكانية التجاوب معه، إن كان الاتحاد الأوروبي سيمضي في طريقه، ويكمل مسار "فتح الأبواب" أم سيلجأ إلى السياسات الحمائية و"غلق الأبواب"، والتخلي عن حلم الوحدة الشاملة، تحسباً للتأثيرات المحتملة ثقافياً واجتماعياً وأمنياً، والكلفة الاقتصادية لمثل هذا الطموح الأوروبي الذي يصطدم بصخرة الواقع، ويتطلب تضحيات كبيرة من الدول الكبرى لمصلحة الصغرى.

\* كاتب صحفي ومحلل سياسي  
عن "الخليج" الإماراتية



ثقافياً  
لأوروبا الغربية وأقل تكلفة

# مستويات قياسية لمؤشرات الأسهم العربية

## حياة وسوق

ارتفعت مؤشرات معظم أسواق الأسهم العربية خلال الأسبوع الماضي، فتقدمت في أربع وتراجعت في واحدة. وارتفعت السوق البحرينية (2.05 في المئة) والسعودية (1.63 في المئة) والقطرية (1.48 في المئة) والعمانية (1.45 في المئة) والأردنية (0.67 في المئة)، بينما تراجعت السوق الكويتية (في المئة).

وأشار رئيس "مجموعة صحاري" أحمد مفيد السامرائي في تحليل أسبوعي نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية، إلى أن "البورصات العربية سجلت خلال الأسبوع الماضي ارتفاعاً ملموساً لوتيرة نشاطها، لترتفع قيمة التداولات وحجمها وأسعار الأسهم، إلى مستويات جديدة ساهمت في وصول المؤشر العام لمعظم البورصات إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية".

وأضاف: "كان لافتاً اتجاه وتيرة التداولات نحو المضاربة أكثر منها نحو التداولات الاستثمارية، إذ ارتفعت أسعار معظم الأسهم بالنسبة القصوى من دون وجود دوافع مالية أو اقتصادية أو تحركات تدعم المراكز المالية للشركات المرتفعة، واستطاعت موجة الارتفاعات المسجلة جذب مزيد من السيولة المضاربة ومزيد من المضاربين إلى البورصات".

وأكد أن "هذه التداولات تشير إلى عودة النشاط والجدية للبورصات، والاتجاهات الخطرة والضارة بالأداء العام نظراً إلى غياب الاتجاهات الاستثمارية للتداولات نهاية عام 2012 ومطلع 2013".

ولفت السامرائي إلى أن "مسار التداولات المنفذة خلال الأسبوع الماضي جاء بمثابة استمرار له خلال الأسابيع الماضية، مع ارتفاع وتيرة النشاط القطاعي والأسهم القيادية التي سيطرت على قرارات الشراء والبيع المنفذة من قبل المتعاملين، كما عكست الاغلاقات الأسبوعية للبورصات رغبة حملة الأسهم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح على الأسهم المحمولة والرغبة في الاستحواذ على أكثر الأسهم نشاطاً وقدرة على التسييل، وبالتالي تسجيل تركيز مضاعف على أسهم محددة ومنتقاة، ما أدى إلى ارتفاعات مبالغ فيها لأسعار الأسهم".

ولاحظ أن "تداولات نهاية العام الماضي ابتعدت كثيراً عن

التأثيرات الخارجية في عمليات البيع والشراء والاعلاق في نهاية جلسات التداول، وكان لتحسن مستويات الثقة وقدرة الأسهم على التماسك والتحسين المتواصل لأسعارها، أثر كبير على اختراق المؤشر العام للبورصات حواجز سعرية جديدة، فيما ذهبت التداولات الاستثمارية نحو الاستحواذ على الأسهم الأكثر نشاطاً واستقراراً، وفي مقدمتها أسهم المصارف والاتصالات والبتروكيماويات، فيما استحوذ القطاع العقاري على نسبة أكبر من التداولات السريعة والتي استهدفت تحقيق أرباح رأسمالية سريعة".

يذكر أن الارتفاعات المتواصلة التي سجلتها البورصات العربية خلال جلسات التداول الأخيرة من العام الماضي، فتحت المجال واسعاً لكل الاحتمالات والتحليلات. والأهم هنا، وعند هذا المستوى من الارتفاع على قيم وأحجام التداولات اليومية، النظر إلى طبيعة هذه التداولات وأسبابها ومبرراتها ومحاولة إيجاد تفسير منطقي مقبول، يضمن بقاء وتيرة النشاط مرتفعة والحفاظ على المكاسب المحققة حتى نهاية العام، والتي فاقت كل التوقعات، والبناء عليها".

## السعودية

وحققت سوق الأسهم السعودية مكاسب جيدة خلال تعاملات الأسبوع الماضي، رغم الأداء السلبي لعدد من الأسهم القيادية في قطاع المصارف، وارتفع مؤشرها 137.03 نقطة، أي 1.63 في المئة، إلى 8618.12 نقطة، وتداول المستثمرون 967.9 مليون سهم بـ27 بليون ريال (7.2 بليون دولار) في 589.5 ألف صفقة.

## الكويت وقطر

وأغلقت السوق الكويتية على تراجع بضغط من معظم القطاعات والأسهم الثقيلة، في أسبوع قصير اقتصر فيه التعاملات على ثلاث جلسات فقط. وتراجع المؤشر العام 76.71 نقطة، أي 1 في المئة، ليقف عند 7549.52 نقطة، وتداول المستثمرون 557.8 مليون سهم بـ52.6 بليون دينار (186 بليون دولار) في 7549.52 صفقة.

وسجل مؤشر السوق القطرية مكاسب ملحوظة بدعم من كل

قطاعات السوق، باستثناء الاتصالات، وسط تراجع في أحجام وقيم التعاملات. وارتفع المؤشر العام 154.10 نقطة، أي 1.48 في المئة، ليقف عند 10545.27 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق 1.21 في المئة إلى 561.7 بليون ريال تقريباً (154.3 بليون دولار). ومع اقتصر تعاملات الأسبوع على أربع جلسات فقط، تراجعت أحجام وقيم التعاملات 47.44 و41.71 في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 30.5 مليون سهم بـ1.15 بليون ريال في 16.9 ألف صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 28 شركة في مقابل تراجعها في 13 شركة واستقرارها في بقية الشركات.

## البحرين وعمان والأردن

وحققت السوق البحرينية مكاسب قوية بدعم من كل القطاعات ومعظم الأسهم القيادية، وسط هبوط في مؤشرات القيم والأحجام. وارتفع مؤشرها العام 25.08 نقطة، أي 2.05 في المئة، ليقف عند 1247.98 نقطة، وتداول المستثمرون 20.3 مليون سهم بـ2.04 مليون دينار (5.4 مليون دولار) في 356 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 11 شركة في مقابل تراجعها في أربع شركات واستقرارها في ثلاث.

وحققت السوق العمانية مكاسب قوية بدعم من كل القطاعات، وسط ارتفاع كبير في مؤشرات القيم والأحجام. وارتفع مؤشر السوق العام 98.61 نقطة، أي 1.45 في المئة، ليقف عند 6889.38 نقطة، وزادت أحجام التعاملات وقيمها 102.16 و78.74 في المئة على التوالي، إذ تداول المستثمرون 185.1 مليون سهم بـ58.1 مليون ريال (150.6 مليون دولار) في 8989 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 51 شركة، في مقابل تراجعها في 10 شركات واستقرارها في 13 شركة.

وحد قطاع الصناعة من مكاسب السوق الأردنية وسط ارتفاع كبير في حجم التعاملات وقيمتها. وارتفع مؤشر السوق العام 0.67 في المئة ليقف عند 2086.80 نقطة، وتداول المستثمرون 60 مليون سهم بـ78.1 مليون دينار (110.2 مليون دولار) في 19481 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 101 شركة، وتراجعت في 45 واستقرت في 27 شركة.

# أسباب الأداء المتفاوت لبورصات المنطقة

## زياد الدباس \*

أثرت عوامل اقتصادية واستثمارية ومالية وسياسية في أداء أسواق المال في المنطقة خلال العام الماضي، فتفاوتت بين بورصة وأخرى. وبرزت أسواق المال الخليجية في المقدمة، إذ استطاعت تعويض جزء مهم من الخسائر التي تعرضت لها خلال السنوات الأربع العجاف الماضية بين الربع الأخير من 2008 ونهاية 2012. واحتل مؤشر سوق دبي المالية المرتبة الأولى في نسبة الارتفاع على مستوى أسواق المنطقة والمرتبة الثانية على المستوى العالمي إذ بلغت النسبة 108 في المئة، بينما بلغت في سوق أبو ظبي 63 في المئة، ما عزز نسبة ارتفاع مؤشر هيئة الأوراق المالية الإماراتية الذي يعكس أداء السوقيين معاً 68.4 في المئة في مقابل 9.4 في المئة عام 2012.

وبلغت المكاسب القيمة للسوقيين نحو 73 بليون درهم (19.9 بليون دولار)، فيما قفزت قيمة التداولات في السوقيين، وهي مؤشر إلى اتساع قاعدة المستثمرين والمضاربين وانخفاض مستوى الأخطار وارتفاع مستوى الثقة، من 29.1 بليون درهم عام 2012 إلى 66.5 بليون عام 2013. وشجع ارتفاع سيولة السوقيين الاستثمار الأجنبي على الدخول فأدى دوراً مهماً في أدائها من خلال استحواذه على حصة مهمة من التداولات اليومية.

وفي المقابل، ارتفع مؤشر سوق الكويت بنسبة 27 في المئة،

التضخم في العديد من دول المنطقة دوراً كبيراً في ارتفاع حجم الطلب على الأسهم.

وكانت للاستثمار الأجنبي مساهمة مهمة في أداء العديد من أسواق المنطقة نتيجة ارتفاع حجم تدفقاته في ظل توافر فرص استثمارية مهمة في هذه الأسواق. ولا بد من الإشارة إلى الانعكاسات الإيجابية لترقية أسواق الإمارات وقطر في مؤشرات مؤسسة "مورغان ستانلي" بالنسبة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، ناهيك عن أن فوز دبي باستضافة معرض "إكسبو" العالمي عام 2020 زاد الطلب على أسهم الشركات التي تنتمي إلى قطاعات اقتصادية يتوقع على نطاق واسع أن تستفيد من هذا الحدث، خصوصاً القطاع العقاري المهم في الإمارات والذي انتعش العام الماضي في شكل لافت كان له تأثير واضح في ازدياد ربحية شركاتها وارتفاع قيمة التداولات بأسهمها.

ومع التحسن الإضافي الذي أصاب جودة أصول المصارف وضماناتها والنتائج المالية للشركات المدرجة في البورصات عن الربع الأخير من العام الماضي والعام الماضي بأكمله والمقرر الإفصاح عنها الشهر المقبل، لا بد من انعكاسات إيجابية على حركة الطلب والعرض في أسواق المال، ناهيك عن الأهمية التي تكتسبها عوامل أخرى مؤثرة في هذه الحركة، وفي مقدمتها التوزيعات النقدية السنوية المقرر الإفصاح عنها وتوزيعها خلال الشهرين المقبلين.

-----

\*مستشار أسواق المال في "بنك أبو ظبي الوطني"

عن "الحياة" اللندنية

## حياة وسوق

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 543.41 نقطة منخفضاً 2.59 نقطة أي ما نسبته (0.47%) عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشرات قطاعات التأمين والاستثمار.

## البورصة في أسبوع

وتم عقد 4 جلسات تداول في بورصة فلسطين الماضي الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 2,587,081 سهماً بقيمة 6,340,884 دولاراً أميركياً نفذت

من خلال 1012 عقداً. وتم تداول 32 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 10 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 15 شركة واستقرت أسعار أسهم 7 شركة أخرى.

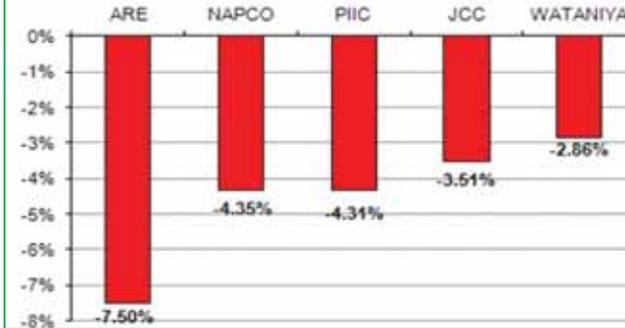
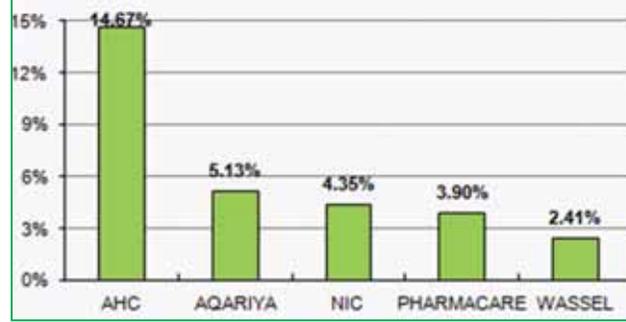
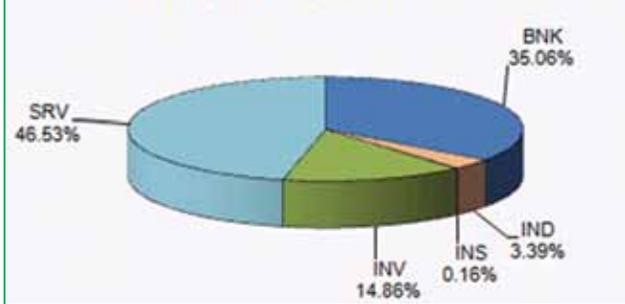
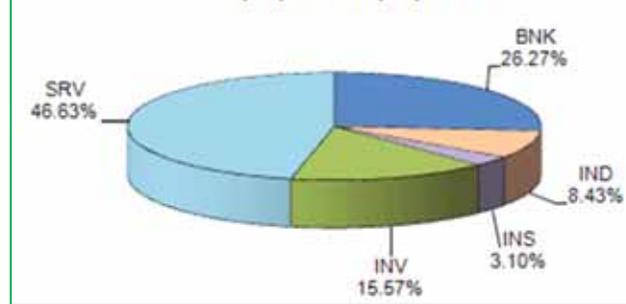
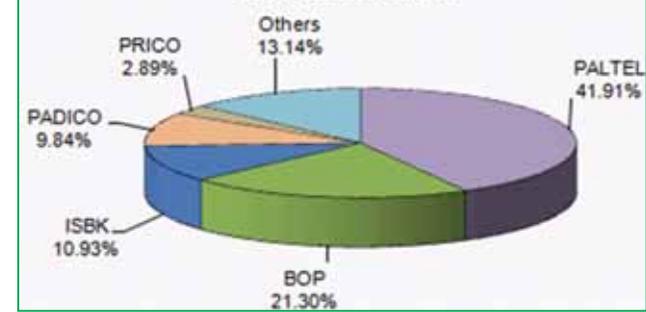
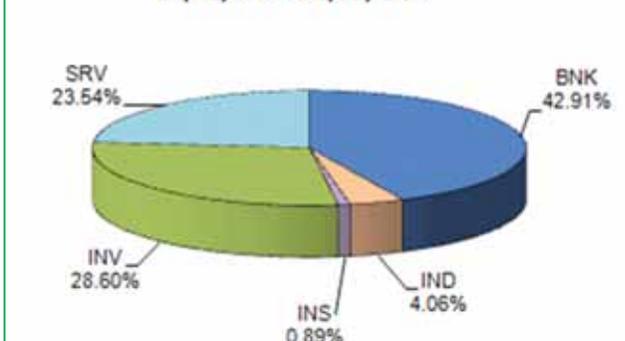
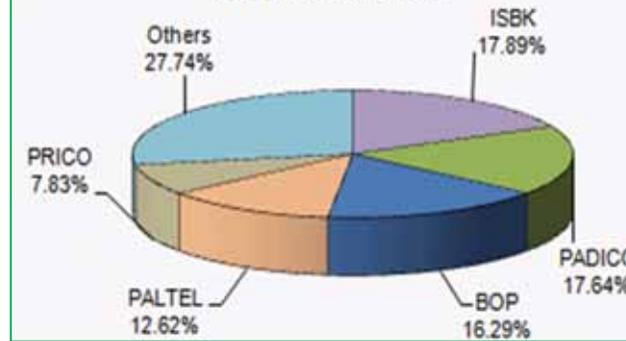
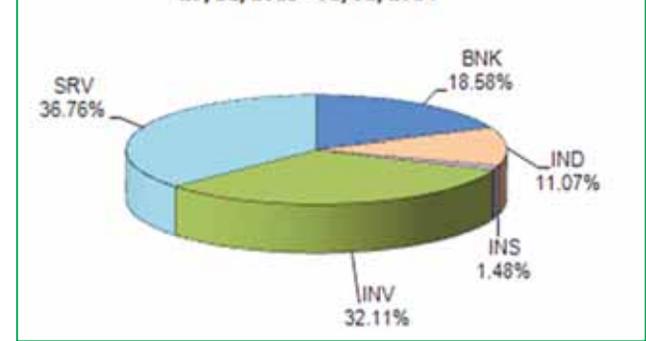
## المؤشر الإغلاق الافتتاح التغير

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	نقطة	التغير (%)
القدس*	543.41	546.00	-2.59	%-0.47
العام**	283.67	284.44	-0.77	%-0.27
البنوك والخدمات المالية	124.69	126.05	-1.36	%-1.08
الصناعة	67.80	68.20	-0.40	%-0.59
التأمين	45.52	44.71	0.81	% 1.81
الاستثمار	26.16	25.98	0.18	% 0.69
الخدمات	52.32	52.42	-0.10	%-0.19

(\* المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (\*\* يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100)

## مقارنة نشاط التداول الأسبوعي

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/1/2-2013/12-29	2013/12/26 - 22	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	2,587,081	5,085,502	%-49.13
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	6,340,884	11,254,869	%-43.66
عدد الصفقات	1,012	1,098	%-7.83
عدد جلسات التداول	4	4	% 0.00
القيمة السوقية (US\$)	3,257,454,451	3,265,130,169	%-0.24
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	1,585,221	2,813,717	%-43.66

الشركات الخمس الأكثر انخفاً  
Top 5 decliners  
29/12/2013-02/01/2014الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً  
Top 5 gainers  
29/12/2013-02/01/2014الإغلاق اليومي لمؤشر القدس  
Al-Quds Daily Closing  
29/12/2013-02/01/2014التوزيع النسبي لقيمة الاسهم المتداولة حسب القطاع  
Percentage value traded per sector  
29/12/2013- 02/01/2014التوزيع النسبي للقيمة السوقية حسب القطاع  
Percentage of market capitalization per Sector  
29/12/2013- 02/01/2014الشركات الخمس الأكثر تداولاً من حيث قيمة الأسهم  
Top 5 by trading value  
29/12/2013- 02/01/2014التوزيع النسبي لعدد الأسهم حسب القطاع  
Percentage of traded shares per sector  
29/12/2013- 02/01/2014الشركات الخمس الأكثر تداولاً من حيث عدد الأسهم  
Top 5 by trading volume  
29/12/2013- 02/01/2014التوزيع النسبي للصفقات حسب القطاع  
Percentage of transactions per sector  
29/12/2013- 02/01/2014

# نتنياهو يضغط لإلغاء رفع ضريبة الشركات وليد يرفض

## حياة وسوق

كشفت صحيفة "هآرتس" في ملحقها الاقتصادي "ذي ماركر" عن وجود توتر بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير المالية يائير لبيد بشأن ضريبة الشركات.

وقالت الصحيفة ان نتنياهو كرر في جلسة الحكومة الأحد الماضي عدم رضاه عن قرار لبيد قبل شهر الغاء رفع ضريبة الدخل المخطط لها في الأول من كانون الثاني فقط - وليس الغاء الرفع الذي كان مقررا فرضه على ضريبة الشركات من 25 - 26.5 في المئة.

وكان لبيد أخذ القرار دون التشاور مع نتنياهو الذي كان معتادا على نهج مفتوح نحو ادارة المالية، حين كان يوفال شتاينتس يتولى منصب الوزير. ولا تعد كلفة الغاء رفع ضريبة الشركات التي يطلبها نتنياهو عالية نسبيا بمقايير الميزانية، وتبلغ نحو مليار شيقل في السنة.

وأيد نتنياهو في جلسة الحكومة طلب الوزير الأقرب اليه في الحكومة، يوفال شتاينتس فحص الموضوع مع رئيس قسم الميزانيات، أمير ليفي.

وقالت الصحيفة: "هذه لم تكن بعد النهاية. فنتنياهو على ما يبدو سيواصل الضغط في موضوع رفع ضريبة الشركات والتقديرية هي أنه سيحصل على مطلبه خلال العام الجاري. كما ان لبيد من غير المتوقع أن يواجه صعوبة خاصة في شرح مثل هذه الخطوة لناخبيه. ويعتقد نتنياهو الذي كان في الماضي يؤيد بحماسة تخفيض الضريبة بالتدريج الى 18 في المئة حتى 2016 بان تخفيض ضريبة الشركات سيسجع النمو في الاقتصاد".

واضافت: "إضافة الى ذلك أقرت الحكومة اقتراح المالية تعديل قاعدة النفقات الحكومية ابتداء من ميزانية الدولة لعام 2015، واقتراح رئيس الوزراء ووزير المالية التخفيض بالنصف رفع فرز أرباب العمل للتأمين الوطني ابتداء من الأول من كانون الثاني". وقالت الصحيفة: "في المالية يعتقدون ان تخفيض فرز أرباب العمل للتأمين الوطني في 2014، والذي سيكلف نحو 450 مليون شيقل، عادل ومراع لأرباب العمل ولا حاجة الى الغاء رفع ضريبة الشركات. كما أن أحدا لا يمكنه أن يقول بيقين اليوم اذا كان العام 2014 سيكون جيدا لسلطة الضرائب".

وبموجب اقتراح وزارة المالية، الذي اقر في الحكومة لتعديل قاعدة النفقات في ميزانية الدولة، فان ميزانية 2015 ستزداد بـ 6.63 في المئة فقط مقارنة بميزانية 2014، وليس بـ 4 في المئة كما كان مخططا في البداية، وسيلغى رفع الضرائب المتوقعة بمقدار 4.5 مليار شيقل في ميزانية 2015، التي ستكون أدنى بنحو 8 مليارات شيقل من الميزانية المخطط لها. وحسب المالية، فقد جاء قرار الحكومة للحفاظ على ادارة مسؤولة لميزانية الدولة.

## الغاء الاعفاءات من الضريبة لزيادة المداخل

الصيغة الجديدة لحساب قاعدة النفقات في ميزانية الدولة التي ستكون سارية المفعول ابتداء من العام 2015 فما بعده، تقضي بأن يكون مبلغ النفقات الحكومية في كل سنة ميزانية حسب متوسط معدل النمو السكاني في اسرائيل في السنوات الثلاثة التي سبقت سنة الميزانية الجديدة، مضافا اليه النسبة التي 50 في المئة من نسبة الدين - الانتاج المرغوب فيه لاسرائيل بالنسبة للدين الانتاج عمليا في السنة الأخيرة.

وحسب المالية، فان تثبيت قيد النفقات في الميزانية في السنة المقبلة عند متوسط النمو السكاني في السنوات الثلاث الأخيرة يأتي لضمان ان يتم الحفاظ بل وزيادة مستوى النفقات الحكومية الحقيقية للفرد.

وحسب لبيد فان "معنى الخطوة هو منع رفع دراماتيكي للضرائب وتضخيم نفقات الحكومة الى ما هو يلزم". وصرح أمير ليفي، رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية ان القسم بدأ مع ارتفاع في النفقات في ميزانية 2015 مقارنة بـ 2014 بمعدل 1.8 في المئة فقط، مثل النمو المتوسط للسكان في السنوات الثلاث الأخيرة.

وادعى عمير بيرتس، وزير حماية البيئة ان تغيير قاعدة النفقات سيمس بكل انجازات الاحتجاج الاجتماعي، الانجازات التي حقق لبيد نفسه منها مكسبا سياسيا.

وقال مدير عام ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي هرتيل لوكر انه من أجل زيادة مداخل الدولة من الضرائب سيكون ممكنا الغاء اعفاءات من الضريبة. وأشار الى الاعفاء الذي يتمتع به الموفرون في صناديق الاستكمال. والقى وزير الاستخبارات والشؤون الاستراتيجية يوفال شتاينتس بملاحظة اعتراضية على ذلك في

أنه "يمكن ايضا الغاء الاعفاء من الضريبة على الفواكه والخضار".

## بنك اسرائيل يدعو الى تقليص الفقر

وشاركت محافظة بنك اسرائيل كرنيت بلوغ في جلسة الحكومة وعرضت موقف البنك. وبعد الجلسة نشر بنك اسرائيل بيانا قال فيه ان الخطة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة عند اقرار ميزانية 2013 - 2014 قلصت العجز جدا، واعادت بناء ثقة الجمهور والأسواق بالتزام الحكومة بأهداف العجز وساهمت في تخفيض مستوى توفير الاقتصاد ومعدلات الفائدة على الدين العام.

وبرأي بنك اسرائيل فانه "من المهم ان تواصل الحكومة التمسك بخط العجز الذي تبنته - وبموجبه يفترض بالعجز ان ينخفض الى 2.5 في المئة من الانتاج في 2015 والى 2 في المئة في 2016 - وذلك من أجل السماح بالانخفاض المتواصل لنسبة الدين - الانتاج والحفاظ على ثقة الأسواق التي تحققت بجهد كبير".

وشدد البنك على انه كجزء من الخطوة لضمان الايفاء بأهداف العجز متعددة السنوات ومن أجل الامتناع عن الرفع الكبير لعبء الضريبة، فانه يؤيد تعديل قاعدة النفقات بشكل يبطل معدلات نمو النفقات، وذلك في ضوء التقدير ان امكانيات النمو في الاقتصاد في السنوات المقبلة، على خلفية التغييرات الديمغرافية ستكون أدنى مما كانت في العقد الأخير".

وبرأي البنك، فان "القاعدة الجديدة ووتيرة نمو النفقات المعتدلة الناشئة عنها تؤكد الحاجة الى تحديد سلم الأولويات في الميزانية. ولما تقلصت الاحتياطات في الميزانية وفي ظل المرونة المحدودة في تخفيض نفقات الأمن، فستكون حاجة الى الغاء بعض الخطط التي تبنتها الحكومة للعام 2015. واذا ما تضمن التقليل خططا تعنى في المجالات المهمة للنمو بعيد المدى فستقل القدرة على دعم النمو الاقتصادي في المدى البعيد".

وشدد بنك اسرائيل على أن "ميزانية الدولة هي ايضا أداة مركزية لمعالجة عدم المساواة والفقر. ومن المهم التأكد من أن صيغة النفقات التي تقرها القاعدة الجديدة ستسمح للحكومة بدعم الانخراط الناجح في تشغيل السكان الذين يتمتعون بمستوى أجر منخفض، وتقليص الفقر في أوساط العاملين من خلال توسيع خطة منحة الدخل (ضريبة الدخل السلبية)".

القوة العسكرية خطيرة لمن حظي بكليهما. وترتبط اللغة العبرية بين الوفرة والجريمة، والميل للجريمة يكمن في كل انسان، في كل شعب. حرب نبادر اليها، وحدنا، حيال القوى العظمى الاقليمية الاكبر منا بعشرات الأضعاف فأكثر هي جريمة وطنية تاريخية. حتى لو أسميناهما هجوما. أو ضربة وقائية.

أماننا فرصة تاريخية لمواجهة الفقر والضائقة الاقتصادية للطبقة الوسطى. العجز العضال النابع من تمديد مدى العمر، مع النقص في الأطباء والأسرة والمناطق المحمية في المستشفيات، التعليم الفاشل مقارنة بكل البلدان المتطورة، السكن الباهظ والذي ترتفع اسعاره وقروض السكن المرتبطة به، حين تكون حاجة ملحة وفورية لسكن جماهيري او حكومي للطبقات الفقيرة بأجر شقة مدعوم حكوميا ومراع. كما أنه ينبغي الحرص على زيادة المخصصات للشيوخ وللعجزة، الدعم الحكومي وضمان العمل للمقعدين، التعليم الاكاديمي المجاني، تعزيز المباني المناسبة والقديمة تمهيدا لهزة أرضية محتملة، الاستثمار في البحث والتطوير لاعادة الأدمغة التي فرت من البلاد. في قطار تحتي في غوش دان، كهرباء نقية من الشمس، مضاعفة سلة الصحة، رفع مستوى القرى العربية والدرزية الى مستوى القرية اليهودية في البلاد، رفع الحد الأدنى للاجور والغاء السلب

في السنوات القريبة المقبلة ستدخل الى صندوق الدولة مردودات غاز بحجم مئات مليارات الدولارات. ويمكن أن نسمي هذا المرحلة الثانية من تجسد الرؤيا الصهيونية - على هذا حتى هرتسل لم يفكر. اذن أين المال بتنا نعرف. ولكن قريبا سيسألون ماذا نعمل بالمال. الطوفان يقترب، ويجب توجيهه قبل الأوان، ليكون نعمة وليس نقمة. معروف لنا ويضيء بتذبذب بالضوء الأحمر التحذير المتمثل بالنموذج الهولندي، حيث سمحوا للمال الكبير بالتدفق مع قوى السوق - فدمر الطوفان المالي حتى الأساس الاقتصاد والمرافق الاقتصادية. ويسمى هذا المرض الهولندي، ومن أجل منعه، يجب أن يكون كل شيء مخططا، وموجها ومتفقا عليه مسبقا.

متفق عليه من كل اجزاء الشعب، وليس فقط كل اجزاء الائتلاف. يحسن ولا يثري. تطلق منذ الآن آراء تقضي بوجوب اقامة صندوق مغلق وخاص يستثمر في العالم الكبير للاجيال القادمة. وضع هذا الجيل يستدعي الرعاية أولا، الرعاية الاجتماعية، الاقتصادية، الجذرية، كي يتمكن من أن ينمو بكرامة، في تعليم افضل وصحة الاجيال القادمة. ناهيك عن أننا نسمع خلف شعار "الاجيال القادمة" اصداء الحرب القادمة، وان المال الكبير يمكن ليس فقط أن يغذيها ويختفي في الظلام بل وان يسرعها.

المال قوة. سكرة المال، حين تنضم الى سكرة

# اسرائيل.. بلاد التكنولوجيا والغاز: ماذا نفعل بالمال؟

بقلم: أمنون شاموش

السخيف الذي يكمن في فرض ضريبة قيمة مضافة على ضريبة البلو، الضريبة على الضريبة. وأخيرا، ينبغي بناء بلدات بديلة للمستوطنات المنعزلة التي ستخلى بسرعة في أيامنا ونقل العائلات من البيت المخلى ويبقى في مكانه الى بيت جديد، جاهز ومناسب في النقب أو في الجليل. هكذا يتقلص الألم ويبقى في المجال الايديولوجي وليس في المجال الشخصي، العائلي والمجتمعي. لو كان فقط لهذا الغرض اعطي لنا الغاز - لاكتفيينا. يجب ان تنشأ في أقرب وقت ممكن، وقبل أن ترتكب اخطاء بيروقراطية، لجنة وطنية من الاقتصاديين، رجال المجتمع والرفاه، لتفحص كل الاحتياجات الحيوية التي كلما بكرنا في عملها سنسهل الحياة على ملايين الأشخاص وتجعلنا اخيرا مجتمعا صالحا يحرص على كل ابنائه ويعزز الضعفاء منهم. اذا تم ذلك، سيعود الى البلاد عشرات آلاف الاسرائيليين الطبيين الذين غادروها خوفا من الضائقة الاقتصادية أو بسبب اغراءات الخارج.

كل هذا لن يقلص الصندوق من أجل الأجيال القادمة، شريطة أن نتمكن من مواصلة الاستثمار في الحفريات والتنقيب في البحر السخي، الذي ظننا ذات مرة انه ليس جيدا الا للطوفانات.

-----  
عن "يديعوت"

# 2013.. عام مثير من التطورات التقنية

خلدون غسان سعيد

شهد العالم تقنيات وتطورات مثيرة للاهتمام في قطاع تقنية المعلومات في عام 2013، من بينها تقبل التقنيات التي يمكن ارتداؤها، وبيع بعض شركات التقنية العريقة، وتزايد الإقبال على العملة الافتراضية، وتجسس وكالة الأمن القومي الأميركية على كثير من القطاعات، وصولاً إلى إطلاق جيل جديد من أجهزة الألعاب الإلكترونية، وإطلاق تطبيقات عربية مميزة. وكان العام الماضي أول عام يتوقع فيه تجاوز إجمالي مبيعات الأجهزة اللوحية لمبيعات الكمبيوتر الشخصي! كما شهد إطلاق الموقع الإلكتروني التجريبي الجديد لصحيفة "الشرق الأوسط".

## التقنيات المحمولة

بالنسبة لعالم الهواتف والأجهزة الجوال، طرحت "أبل" هاتف "آي فون 5 إس" و"آي باد إير" الخفيف ونظام التشغيل "آي أو إس 7"، مع بيع أكثر من 25 مليار أغنية من متجر "آي تونز" الإلكتروني، وتحميل أكثر من 50 مليار تطبيق من المتجر، ولكنها واجهت متاعب في هاتف "آي فون 5 سي" الذي لم يتقبله السوق نظراً لمقاربه سعره سعر هاتف "آي فون 5 إس" الأكثر تطوراً. وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار نمو وهيمنة نظام التشغيل "أندرويد" على قطاع الهواتف الجوال، بدعم من كثير من الشركات المصنعة للأجهزة.

من جهتها، طرحت "سامسونغ" هواتف "غالاكسي إس 4" و"غالاكسي نوت 3"، بينما طرحت "لينوفو" سبعة هواتف في المنطقة العربية من أبرزها "فايب إكس" و"كيه 900"، لتطلق "سوني" هاتفها "إكسبيريا زيد ألترا" و"إكسبيريا زيد 1" المقاومين للمياه، بالإضافة إلى طرح هواتف "إتش تي سي وان" و"إتش تي سي وان ميني" و"إتش تي سي وان ماكس".

وأطلقت "نوكيا" هواتف "لوميا 1520" و"لوميا 1020" و"لوميا 720"، بينما أطلقت "هواوي" هاتف "أسيند بي 6"، مع إطلاق "غوغل" هاتف "نيكزس 5" منخفض السعر. وأطلقت "بلاكبيري" هواتف "زد 10" و"زد 30" و"كيو 10" و"كيو 5"، لتطلق "إل جي" هاتف "إل جي 2" ذا التصميم الجريء. وطرحت "غوغل" وحدة "كرومكاست" التي تتصل بال تلفزيونات عبر مأخذ "يو إس بي" وتسمح للمستخدم مشاهدة عروض الفيديو والصور والاستماع إلى الموسيقى من جهازه المحمول، وتصفح الإنترنت.

وانتشرت الأجهزة اللوحية والهجينة بشكل كبير في عام 2013، بدعم خاص من شركة "لينوفو" التي تفوقت مبيعاتها على "إتش بي" لتصبح المصنع الأول في العالم للكمبيوترات الشخصية. وللمرة الأولى في تاريخ الشركة (أطلقت "لينوفو" أجهزة "يوغا تابليت" و"يوغا 13" و"ثينكباد هيليكس" و"أيديا باد فليكس"). واستمرت "أبل" بخسارة حصتها السوقية لصالح شركة "سامسونغ" التي بدأت التركيز على التقنيات التي يمكن ارتداؤها بإطلاق أول ساعة ذكية لها.

وبالحديث عن التقنيات التي يمكن ارتداؤها، شكل 2013 بدء انتشارها مع التركيز على "نظارات غوغل" كمحور رئيس في هذه الثورة. وعلى الرغم من أن "نظارات غوغل" لم تطلق للمستهلكين بشكل موسع، بعد، إلا أن جاذبيتها شددت المستخدمين نحوها، مع وجود بعض المآخذ التي بدأت "غوغل" معالجتها، مثل إلغاء ميزة التعرف على الأوجه، وذلك لضمان خصوصية الجميع، ولكن الشركة لم تحدد توجهها بالنسبة لتسجيل عروض فيديو لأي شخص من دون الحصول على موافقته.

واشترت "مايكروسوفت" شركة "نوكيا" في خريف العام الماضي، في صفقة بلغت قيمتها 7.2 مليار دولار أميركي، بما في ذلك استخدام اسم "نوكيا" لمدة عشرة أعوام، واستخدام نظام خرائط "هير" HERE وبراءات اختراع "نوكيا". وانتقد الكثيرون جهود "مايكروسوفت" المتواضعة في تطوير نظام التشغيل الخاص بالهواتف الجوال "ويندوز فون"، إلا أن تحولها إلى شركة مصنعة للعتاد والبرمجيات قد يغير من المعادلة، لتكثف "مايكروسوفت" جهودها في قطاع الهواتف الجوال. ومن الشركات المصنعة للهواتف الجوال التي لم يكن العام 2013 جيداً بالنسبة لها شركة "بلاكبيري" الكندية التي بدأت بإطلاق مجموعة من الهواتف الطموحة التي من شأنها إعادة الشركة إلى الطليعة، إلا أن هذه الهواتف لم تلق الصدى المتوقع لدى الجماهير. هذا، وطرحت الشركة تطبيقها المشهور للدرشة الفورية "بلاكبيري ميسنجر" على الأجهزة التي تعمل بنظامي التشغيل "آي أو إس" و"أندرويد"، الذي جرى تحميله أكثر من عشرة ملايين مرة في أول 24 ساعة من إطلاقه في المتاجر الإلكترونية. وبدأت تقنية "إنترنت الأشياء" التي يشار إليها أحياناً بعبارة "إم تو إم"، أي "الاتصالات من آلة إلى أخرى" بالانتشار، التي هي عبارة عن تواصل الأشياء والآلات بعضها مع بعض، وبالنهاية مع المستخدم عن طريق الإنترنت. وتغطي عمليات التواصل هذه أكثر بكثير من تسليم الطاقة الذكية واستخدام السيارات الذكية، فهي تشير إلى شبكة مفصلة من المستشعرات التي ستترك وقعها على ميدان العناية الصحية، والاتصالات، وبت المعلومات عن بعد، وغيرها من المستحدثات.

## الأمن الرقمي

وكان صيف العام أكثر سخونة من غيرها بعد تسريب خبير الأمن لدى الحكومة الأميركية إدوارد سنودن وثائق سرية لصحيفتي "ذا غارديان" و"واشنطن بوست" تظهر أن وكالتي الأمن الأميركية والبريطانية كانتا تتجسسان على ملايين الأفراد حول العالم، في إطار سعيها نحو التعرف أكثر على المشتبهين بالإرهابيين في الإنترنت، بالتعاون مع كبرى شركات التقنية الأميركية، مثل "مايكروسوفت" و"غوغل" و"ياهو".

## الاقتصاد الرقمي

وبدأت عملة "بيت كوين" التي استحدثت في عام 2008 كعملة رقمية لا مركزية يمكن تبادلها عبر الشبكات الإلكترونية المباشرة من دون الحاجة لاستخدام المصارف، بالانتشار وجذب اهتمام الصحافة العالمية، بعد أن قفزت قيمتها من 50 إلى 266 دولاراً أميركياً في نيسان الماضي، لتتهار بعد ذلك بقليل، ولكن قيمتها وصلت إلى 1000 دولار أميركي في تشرين الثاني الماضي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4000 في المئة مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة.

من جهتها، فاجأت شركة "أمازون" الجميع بإعلانها عن تطوير روبوتات تطلق بهدف إيصال الطرود منخفضة الوزن (أقل من ثلاثة كيلوغرامات) إلى المشتريين بسرعة كبيرة (لمسافة لا تتجاوز 15 كيلومتراً)، الأمر الذي يشكل نقلة نوعية بالنسبة لمستقبل التجارة الإلكترونية، وخصوصاً أن هذه الفئة من الطرود والأوزان تغطي أكثر من 86 في المئة من بضائع متجر "أمازون"، إلا أن المخاوف تكمن في تصيد الأفراد لهذه الروبوتات الطائرة وإسقاطها بالحجارة أو بالطائرات الصغيرة التي يمكن التحكم بها عن بعد، للحصول على الطرود وسرقتها.

وحقق "تويتر" أعلى قيمة لاكتتاب شركة إنترنت منذ اكتتاب "فيس بوك" في عام 2012، الأمر الذي يشكل دلالة على أهمية وجديّة الشبكات الاجتماعية. وفي اليوم الأول من الاكتتاب، تجاوزت القيمة

المستويات المتوقعة بنسبة 75 في المئة، وحصل "تويتر" على 1.82 مليار دولار أميركي، بوجود أكثر من 230 مليون مستخدم.

## الألعاب الإلكترونية

وبالنسبة لعالم الألعاب الإلكترونية، طرحت "سوني" و"مايكروسوفت" جهازي الألعاب الجديدين "بلايستيشن 4" و"إكس بوكس وان"، لإعلان بدء جيل جديد من الترفيه الإلكتروني وسط ترقب كثير من الأفراد والخبراء التقنيين، وبيع مليون وحدة من كل جهاز في الساعات الـ24 الأولى لطرحهما في الأسواق. وتتميز هذه الأجهزة بمواصفاتها التقنية المتقدمة بالنسبة لأجهزة الألعاب، وسهولة برمجة الألعاب عليها نظراً لاعتمادها على بنية تحتية مشابهة لتلك المستخدمة في الكمبيوترات الشخصية.

وواجهت "نينتندو" متاعب كبيرة في قطاع الألعاب الإلكترونية، نظراً لعدم نجاح جهازها "وي يو" في عام 2013 لعدم طرح ألعاب مقنعة وعدم قدرته على منافسة الأجهزة الأخرى من حيث المواصفات التقنية، وعدم وجود اهتمام كافٍ من شركات برمجة الألعاب به، الأمر الذي يعزى إلى عدم وجود مبيعات للجهاز بالشكل المتوقع. هذا، وأعلنت شركة "فالف" عن إطلاق نظام تشغيل اسمه "ستيم أو إس" خاص بجهاز جديد اسمه "ستيم ماشين" خاص لبث الألعاب الإلكترونية من الكمبيوتر الشخصي للمستخدم واللعب بها على التلفزيونات الكبيرة.

## منصة "الشرق الأوسط"

وأطلقت صحيفة "الشرق الأوسط" منصتها الرقمية وموقعها الإلكتروني الجديد احتفالاً بمرور 35 عاماً على تأسيسها، يشمل شريطاً للأخبار العاجلة باللون الأحمر في أعلى الموقع، وزاوية لأبرز الاقتباسات السياسية المؤثرة مع صورة للقائل.

أما الأخبار، فيجري تصنيفها وفقاً للنطاق الجغرافي الخاص بها بين الخليج، والعالم العربي، وأوروبا، وأفريقيا، وآسيا، والأميركيتين. ويتيح الموقع الاطلاع على ملخصات للمقالات والأخبار والتقارير اليومية، وركنا للأخبار والمقالات الرياضية، واستطلاعاً للرأي العام يقيس توجهات زوار الموقع لأهم الأحداث السياسية، ومعرضاً للصور الفوتوغرافية المرتبطة بالأخبار، وعرضاً للتقارير المرئية (الفيديو) الجاري إنتاجها وإخراجها عبر فريق التحرير المرئي، وصفحات "سجلات" و"يوميات الشرق" و"عرب وعجم" و"بريد القراء" و"رسالة إلى المحرر". وكذلك يحوي الموقع جميع الملاحق المتخصصة التي اعتادها قارئ "الشرق الأوسط"، مثل "الإعلام" و"الحصاد" و"التعليم" و"السياحة" و"الصحة" و"علوم" و"تقنية المعلومات" و"الثقافة" و"الكتب" و"السيارات" و"عقارات" و"فنون" و"السينما" و"أنغام" و"لمسات" و"تحقيقات".

## تطبيقات عربية متميزة

ومع أن اللغة العربية تعد من بين أكثر 10 لغات استخداماً في العالم، فإن التطبيقات التي تتعرف على المحادثات العربية قليلة، وليست ناضجة بالشكل المقنع، نظراً لاختلاف اللهجات والقواعد المتقدمة للغة. ولكن شركة "فوتيك" العربية نجحت بتطوير محرك يتعرف على 10 لهجات عربية بدقة تصل إلى 95 في المئة، أطلقت عليه اسم "جهينة"، يستطيع العمل من دون الاتصال بالإنترنت، ليتحول الهاتف الذكي إلى مساعد شخصي يفهم اللغة العربية الفصحى والعامية.

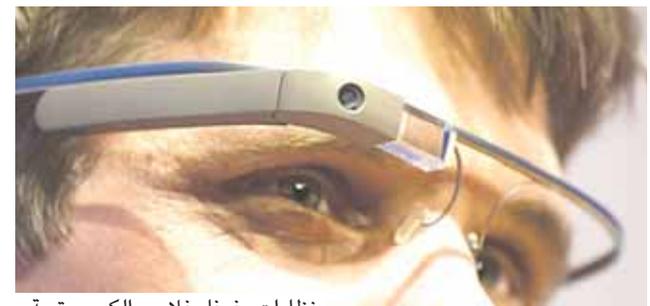
عن "الشرق الأوسط"



طائرات بلا طيار لنقل بضائع شركة «أمازون»



كمبيوتر «يوغا» اللوحي من «لينوفو»



نظارات «غوغل غلاس» الكمبيوترية

# منتجات ومبتكرات جديدة.. قلم رقمي يجمع بين الكتابة والتسجيل وغرفة مذياع موسيقي في جيبك

## دايمون دارلين وغريغوري شميدت

هنالك أشخاص يفضلون تسجيل ملاحظاتهم على الورق، وآخرون يفضلون ذلك رقمياً. وبين هؤلاء وأولئك هنالك أشخاص يفضلون شراء قلم "لايفسكرايب 3".

ومن دون أدنى شك فإن القلم هذا يضم بعض التقنيات المدهشة، إذ ثمة كاميرا صغيرة داخل جهاز تقوم بتسجيل حركة قلم الحبر الناشف عبر ورق خاص منقط مصمم لاستخدامه مع الجهاز. وكل ما يجري كتابته أو رسمه خلال الأحاديث، والمقابلات، والاجتماعات، والمحاضرات، على الورق المنقط هذا، يتم بثه ونقله إلى جهاز "آي باد"، أو "آي فون" القريب الذي يشغل تطبيق "لايفسكرايب" المجاني. ويمكن تحويل الملاحظات المدونة باليد إلى نص ومقاطع ببطاقات مبوبة بكلمات مفتاحية.

ويبدو الأمر أفضل من ذلك، لأن القلم هذا يمكنه أيضاً تسجيل أصوات الأحاديث، أو المحاضرات. وإذا رغبت بالرجوع إلى مقطع معين من الصوت المسجل بغية التحقق مثلاً من أنك دونت الكلمة الصحيحة، يمكن فقط نقر الكلمة هذه بواسطة القلم الإلكتروني الموجود على الطرف الآخر من القلم، ليجري استرجاع التسجيل الصوتي من تلك النقطة.

ويتوجب عليك حمل جهاز "آي باد" أو "آي فون" مع دفتر الملاحظات الخاص بذلك، إذا رغبت بتسجيل صوتي لتلك الحصة الدراسية. وقد أمكن معالجة الإزعاجات الأخرى من النسخ الأولى من "لايفسكرايب" الذي هو في نسخته الرابعة حالياً. والقلم الأسود المصقول متوازن جداً في اليد، ومريح جداً لدى الاستخدام، تماماً أشبه بقلم "مون بلان" الكبير. والورق الخاص المنقط بات متوفراً حالياً، ويأتي بأشكال وأنماط متعددة أشبه بالمجلات المرزومة، والدفاتر، وحتى الدفاتر الصغيرة الخاصة بالملاحظات التي يمكن لصقها. وهي ليست أغلى سعراً من الورق الاعتيادي. ويكلف القلم 150 دولاراً، أو 200 دولار مع القليل من



جهاز «غو دي جيه»



قلم «لايفسكرايب 3»

الألحان المختلفة، والتحكم بشدة ارتفاع الصوت، وإزالة الصوت تدريجياً، وإضافة المؤثرات الصوتية الخاصة (7 مؤثرات مدمجة، مع توفير 24 صوتاً نموذجياً ومنظماً للصوتيات يتكون من 16 إيقاعاً).

ويستطيع المستخدم تعيين أغنية ما لقرص رقمي دوار في كل شاشة، ويمكن بعد ذلك إعادة تشغيل كل أغنية، أو التلاعب بها أو مزجها مع موسيقى أخرى أو مؤثرات صوتية، وبلمسة إصبع واحد. ويوفر الجهاز أداة للمزامنة الآلية لتنسيق الإيقاعات المختلفة بسهولة وجعلها أفضل للاستماع. ويمكن تحريك الأصبع أفقياً على أسفل الشاشات لعرض خمس قوائم أخرى، كل تقدم وظائف مختلفة، مثل معادلة شدة ارتفاع الصوتيات، ومزج الموسيقى، وتسجيل أجزاء منها وإعادة استخدامها لاحقاً.

ولكن التجربة قد تصبح صعبة على المستخدمين المبتدئين، إذ إن ملامسة شاشات صغيرة هو أمر يعني استخداماً بسيطاً، إلا أن هذا الأمر مختلف بالنسبة لجهاز "غو - دي جيه"، إذ إن الشاشات التي يمكن التفاعل معها باللمس مزدهمة بالوظائف الصغيرة والمتعددة، الأمر الذي يصعب على المستخدم فهمها. ويجب على المستخدم قراءة التعليمات التي يزيد حجمها على 100 صفحة (لقد شعرت وكأنني أدرس لامتحان في الهندسة) لفهم جميع الوظائف.

ومن الأمور المحببة أيضاً عدم وجود أسلاك (وخصوصاً من شركة بدأت عملها ببيع الأسلاك الصوتية والبصرية). ويأتي الجهاز بصحبة شاحن كهربائي ووصلة "يو إس بي"، ولكن لا توجد أسلاك لإدخال الموسيقى أو إخراجها من الجهاز، على الرغم من وجود المنافذ لذلك. وقد يشعر المستخدمون العاديون أن جهاز "غو - دي جيه" لمزج الصوتيات معقد للغاية، ولكنه يستهدف المذيعين الموسيقيين الجادين الذين لديهم مهارات الهندسة الصوتية اللازمة، وأسلاك إضافية.

عن "نيويورك تايمز"

الشركة بسعر 600 دولار أميركي، وهو جهاز منخفض السماكة يشبه الواجهة الأمامية لمشغلات الموسيقى التي يمكن إزالتها في السيارات، وهو يقدم القدرة على تشغيل ومزج وتسجيل الموسيقى الرقمية من المجموعة الشخصية للمستخدم من خلال مأخذ صوتي إضافي ومأخذ بطاقات الذاكرة المحمولة "إس دي" يقدم الجهاز كذلك مأخذاً للمايكروفون والسماعات الرأسية.

وتقدم شاشتا "إل سي دي" اللتان تعملان باللمس لوحة تحكم تناظري (Analogue) ومقابض يمكن استخدامها للانتقال بين

الكروم، والمزيد من الملحقات الإضافية.

## غرفة مذياع موسيقي في جيبك

استطاعت شركة "مونستر" العثور على طريقة لتصغير غرفة المذياع الموسيقي DJ إلى جهاز يتسع في جيب المستخدم. وقدمت الشركة المعروفة بصنع الوصلات الصوتية والسماعات الرأسية هذا الشهر جهاز "غو - دي جيه" DJ - GO ذا الأسطوانة الدوارة، الذي يقدم أيضاً مزايا هندسة الصوتيات.

ووضعت الشركة أستوديو صوتياً كاملاً داخل جهاز "غو - دي جيه" الذي يباع في موقع

5

حتى ساعات دولي

دقائق مجانية لا محدودة

دقائق مجانية لجميع الإتجاهات المحلية

حزم إنترنت و SMS

## لأنها فكرة بتجنن

كل الي يدك اياه ببرنامج واحد  
حدث برنامجك الحالي لإحدى باقات برامج  
مؤسسات بلس وهلا بلس ومكس بلس

تبدأ طلبات التحويل بتاريخ 2013/10/21 استثنائي القصور بتاريخ 2013/11/15 لمشتركي بلس  
لجنة من المبيعات والخدمة 111 112 لخدمة العملاء 08 00 00 00 00  
كل يوم جديد

جوال